



# تذنبُ أَسْعَارُ النُقُودِ الورقية "٢"

وأثره على الالتزامات على ضوء  
قواعد الفقه الإسلامي

بقلم د . علي محي الدين القره داغي

## قاعدة المثل والقيمي وعلاقتها بالنقود

### المثل والقيمي في اللغة

فالمثل — بكسر الميم وسكون الثاء —  
نسبة إلى المثل — بفتح الميم والثناء — بمعنى  
الشبه ، قال ابن بري : الفرق بين الماثلة  
والمساواة : أن المساواة تكون بين المختلفين  
في الجنس ، والمتفقين ، لأن التساوي هو  
التكافؤ في المقدار لا يزيد ولا ينقص ، وأما  
الماثلة فلا تكون إلا في المتفقين ، تقول :  
فقهه كفقهاء ولونه كلونه ، فإذا قيل : هو  
مثله على الإطلاق فمعناه أنه يسد مسده ،  
وإذا قيل : هو مثله في كذا فهو مساو له في  
جهة دون جهة ...» (١٢٧).

ولنا أن نتساءل هنا : هل العملة  
الورقية تسد حقاً مسد الذهب والفضة مع  
أنها ليست ذات قيمة في حد ذاتها وإنما  
بوضع ثقة الدولة والبنوك لها ، في حين أن  
الذهب والفضة قيمتها ذاتية ؟!

وضع فقهاؤنا الكرام قاعدة عامة  
تتحكم في مسائل كثيرة وتنضبط بها  
جزئيات لا تكاد تحصر في أبواب الحج ،  
والقرض ، والبيع ، والغصب  
والضمانات ، الجنائيات وغيرها حيث ترد  
المثليات بالمثل ، في حين ترد القيميات في  
القروض بالقيمة عند الجمهور ، أو بالمثل  
إذا وجد لها مثل عند رواية  
للحنابلة (١٢٥) ، ورأى للشافعية (١٢٦) وفي  
باب الجنائيات والضمانات أيضاً يراعى هذا  
الجانب حيث المثل يراعى فيه المثلية ،  
والقيمي يراعى فيه القيمة . والموضوع  
الذي نحن بصدد بحثه له علاقة وثيقة بهذه  
القاعدة ، وذلك لأننا إذا استطعنا أن  
نوضح المعايير الصحيحة للقيمي والمثل  
نستطيع حينئذ أن نعرض النقود الورقية  
عليها لتحكم على ضوئها بأنها ترد بالمثل ،  
أو بالقيمة .

ويقول العلامة المقرئ : « المثل يستعمل على ثلاثة أوجه : بمعنى الشبه ، وبمعنى نفس الشيء وذاته ، وزائدة » (١٢٨).

والقيمي نسبة إلى القيمة وهي واحدة : القيم — بكسر القاف وفتح الياء — وأصله الواو ، لأنه يقوم مقام الشيء ، والقيمة : ثمن الشيء بالتقويم ، ويقال : كم قامت ناقتك ؟ أى كم بلغت ؟ وقد قامت المهرة عشرة دنانير أى بلغت قيمتها كذا ، ومنه قوم السلعة واستقامها أى قدرها ، وقرئ قول الله تعالى : ﴿ ... جعل الله لكم قياما ﴾ (١٢٩) . و( قياماً ) — أى بكسر القاف وفتح الياء — ، قال الزجاج : « ومعنى الآية : ﴿ قياما ﴾ ... تقيمكم فتقومون بها قياماً ، ومن قرأ : ﴿ قياما ﴾ فهو راجع إلى هذا ، والمعنى جعلها الله قيمة الأشياء فيها تقوم أموركم » (١٣٠) . والقيم — بفتح القاف وكسر الياء المشددة — معناه : المستقيم ، والسيد ، وسائس الأمر ، ويقال : الملة القيمة : أى الملة المعتدلة ، وفي القرآن الكريم : ﴿ ذلك دين القيمة ﴾ قال المبرد : أى دين الملة القيمة ، وقيل : الهاء للمبالغة (١٣١).

### المثل والقيمة في القرآن والسنة

فقد ورد لفظ المثل ومشتقاته في القرآن الكريم أكثر من (١٥٠) مرة منها قوله تعالى : ﴿ قالت لهم رسلهم إن نحن إلا بشر مثلكم ﴾ (١٣٢) أى من حيث الخلقة والماهية والجنس والنوع ، ومنها قوله

تعالى : ﴿ فأتوا بسورة من مثله ﴾ (١٣٣) فقال المفسرون : ( أى من مثل نظم القرآن ووصفه ، وفصاحة معانيه التي يعرفونها ، وفي غيوبة وصدقه ، ونحو ذلك ) (١٣٤) ، ومنها قوله تعالى : ﴿ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ (١٣٥) فقالوا في تفسيره : أى خذوا مثل حقوقكم دون زيادة (١٣٦)

وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاءٌ مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم ... ﴾ (١٣٧) وقد ذكر ابن العربي أن « من » الداخلة على « النعم » لبيان جنس مثل المقتول المُفدى ، وأنه من الإبل والبقر والغنم ، ثم قال : « ومثل الشيء ... شبهه في الخلقة الظاهرة ،

ويكون مثله في المعنى » (١٣٨) ثم ذكر أن الواجب هنا هو المثل الخلقى ، ولكن هذا التفسير لم يسلم من معارضة قوية من قبل بعض المفسرين ، ودعم هذا الموقف الحنفية ، حيث قالوا : إن المراد بالمثل هنا القيمة وذلك لأن الآية عامة في قتل كل صيد مع أننا قد لانجد مثلاً لبعض الحيوانات التي تصطاد ، يقول أبو بكر الجصاص : « اختلف في المراد بالمثل ، فروى عن ابن عباس : أن المثل نظيره في الأروى بقرة ، وفي الظبية شاة ، وفي النعامة بعير ، وهو قول سعيد بن جبير وقتادة في آخرين من التابعين ، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن ، والشافعي ، وذلك فيما له نظير من النعم ، فأما ما

لأنظير له منه كالعصفور ونحوه ففيه القيمة .

وروى الحجاج عن عطاء ، ومجاهد وإبراهيم في المثل : أنه القيمة ... ، وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : المثل هو القيمة ، ويشترى بالقيمة هدياً إن شاء ، وإن شاء اشترى طعاماً وأعطى كل مسكين نصف صاع ، وإن شاء صام عن كل نصف صاع يوماً .

قال أبو بكر : المثل : اسم يقع على القيمة ، وعلى النظير من جنسه ، وعلى نظيره من النعم ، ووجدنا المثل الذي يجب في الأصول على أحد وجهين : إما من قيمته كمن استهلك ثوباً ، أو عبداً ، والمثل من غير جنسه ولا قيمته خارج عن الأصول ، واتفقوا أن المثل من غير جنسه غير واجب فوجب أن يكون المثل المراد بالآية هو القيمة<sup>(١٣٩)</sup> ، وقد استدل الجصاص على هذا التفسير بعدة أدلة :

أولاً : إن المثل في بعض الآيات لم يعن به عند الجميع النظير ، وإنما المراد به القيمة فمثلاً فالمثل في قوله تعالى : ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ هو القيمة لأن الدييات ليست مثلاً للإنسان وأطرافه ، يقول الجصاص في تبرير هذا التفسير : « فلما كان المثل في هذا الموضع فيما لا مثل له من جنسه هو القيمة وجب أن يكون المثل المذكور للصيد محمولاً عليه من وجهين :

أحدهما أن المثل في آية الاعتداء محكم متفق

على معناه بين الفقهاء وهذا متشابه يجب رده إلى غيره فوجب أن يكون مردوداً على ما اتفق على معناه منه .

والوجه الثاني : أنه قد ثبت أنه المثل <sup>(١٤٠)</sup> للقيمة في الشرع ولم يثبت أنه اسم للنظير من النعم فوجب حمله على ما قد ثبت أسما له ولم يجوز حمله على ما لم يثبت أنه اسم له ، وأيضاً فقد اتفقوا على أن القيمة مرادة بهذا المثل فيما لا نظير له من النعم فوجب أن تكون هي المرادة من وجهين : أحدهما أنه قد ثبت أن القيمة مرادة فهو بمنزلة لو نص عليها فلا ينتظم النظير من النعم ، والثاني أنه لما ثبت أن القيمة مرادة انتفى النظير من النعم لاستحالة إرادتهما جميعاً في لفظ واحد ، لأنهم متفقون على أن المراد أحدهما من قيمة أو نظير من النعم ، ومن ثبت أن القيمة مرادة انتفى غيرها ، ومن جهة أخرى أن قوله تعالى : ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ لما كان عاماً فيما له نظير وفيما لا نظير له ، ثم عطف عليه قوله تعالى : ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾ وجب أن يكون ذلك المثل عاماً في جميع المذكور ، والقيمة بذلك أولى ؛ لأنه إذا حمل على القيمة كان المثل عاماً في جميع المذكور ، وإذا حمل على النظير كان خاصاً في بعضه دون بعض ، وحكم اللفظ استعماله على عمومه ما أمكن ذلك ، فلذلك وجب أن يكون اعتبار القيمة أولى<sup>(١٤٠)</sup>

ثانياً : إنه على ضوء تفسير المثل في الآية المذكورة بالقيمة ينتظم المعنى ويسير بداية

الآية وآخرها في نسق واحد ، وذلك من حيث إن قوله : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ عام في كل صيد ، ويكون الحكم الخاص في حالة قتله هو الجزاء بالمثل أى بالقيمة التي تشمل ماله نظير ، وما لانظير له ، وأما على ضوء تفسير المثل بالنظير فيكون تخصيصاً بغير دليل وهو غير سائغ ، ويدل على أن المثل القيمة دون النظير أن جماعة من الصحابة قد روى عنهم في الحمامة شاة (١٤١) ، ولا تشابه بين الحمامة والشاة في المنظر فعلمنا أنهم أوجبوها على وجه القيمة .

وقد أراد المخالفون أن يعكروا صفو هذا التفسير ، فقالوا : إن قوله تعالى : ﴿ مِنْ النِّعَمِ ﴾ بيان للجنس والمثل ، حيث بين أن المثل من النعم وهذا دليل واضح على أن المراد بالمثل هنا النظير ، لأنه لا يتسق تفسير المثل بالقيمة مع وجود هذا البيان .

فأجاب الجصاص على هذا الاعتراض بأن « من النعم » ليس لبيان الجنس ، وإنما هو لبيان الأمور التي يكون المحرم الجاني مخيراً بينها ، وهى أداء النعم ، أو كفارة طعام مساكين ، أو الصيام ، ولا يخفى أن الطعام ، أو الصيام ليسا بيانا لهذه المثلية ، فقال : « فلما وصله — أى ( من النعم ) — بما ذكر — وهو بقية الآية — وأدخل عليه حرف التخيير ثبت بذلك أن ذكر النعم ليس على وجه التفسير للمثل ، ألا ترى أنه قد ذكر الطعام والصيام جميعا وليسا مثلاً ، وأدخل أو بينهما وبين النعم ، ولا فرق إذ كان ذلك ترتيب الآية بين أن

يقول : فجزاء مثل ماقتل طعاماً أو صيماً ، أو من النعم هدياً ، لأن تقديم ذكر النعم في التلاوة لا يوجب تقديمه في المعنى ، بل الجميع كأنه مذكور معاً .. فمعناه من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً إن أراد الهدى ، أو الطعام إن أراد الطعام ، فليس هو إذاً تفسيراً للمثل ، كما أن الطعام والصيام ليسا تفسيراً للمثل المذكور ... » (١٤٢) وقد ورد عليه بعض اعتراضات أخرى منها أن المثل اسم للنظير وليس باسم للقيمة وإنما أوجبت القيمة فيما لا نظير له من الصيد بالإجماع ، لا بالآية .

أجاب الجصاص عن هذا الاعتراض بقوله : « هذا غلط من وجوه » : أحدها : أن الله قد سمى القيمة مثلاً في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ واتفق فقهاء الأمصار فمن استهلك عبداً أن عليه قيمته ، وحكم النبي ﷺ على معتق عبد بينه وبين غيره بنصف قيمته إذا كان موسراً ... (١٤٣)

ثانيها : أن ذلك تخصيص للآية بغير دليل مع دخول ذلك في عموم قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ... ﴾ (١٤٤)

ثم فسر الجصاص بقية الآية على ضوء هذا التفسير ، مع ذكر الرأى الآخر ، فقال في قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ يحتمل القولين جميعاً : القيمة ، والنظير ، لأن القيم تختلف على حسب اختلاف أحوال الصيد ، كما حمل جميع الأحاديث والآثار الواردة بهذا الخصوص

على القيمة ، فقال في حكم النبي ﷺ أنه جعل في الضبع كبشاً (١٤٥): « تلك كانت قيمته ، ولا دلالة فيه على أنه أوجب من كان نظيراً لها » (١٤٦).

والخلاصة أن المفسرين قد اختلفوا في تفسير المثل في الآية ، فذهب جمهورهم إلى أن المراد به المائلة من حيث الخلقة والهيئة ، حيث « إن الحكمين ينظران إلى مثل الحيوان المقتول في الخلقة وعظم المراءى فيجعلون ذلك من النعم جزاءه ... في النعامة وحمار الوحش ونحوه بدنة ، ... وهكذا . وما كان من طير فيقوم ثمنها طعاماً ... » وذهبت فرقة من أهل العلم منهم النخعي والحنفية إلى أن المائلة باعتبار القيمة ، بحيث تكون القيمة هي المعيار ، فيقوم الصيد المقتول ، ثم يشتري بقيمته نظيره من النعم على تفصيل لديهم (١٤٧) ونحن لسنا بصدد ترجيح قول على آخر ، وإنما لبيان مدى أهمية القيمة عند هؤلاء ، وأن القول بها يجعل الكلام مطرداً لا يحتاج إلى تقدير .

ولم يرد لفظ القيمة في القرآن الكريم ، ولكنه ورد لفظ « قيما » ، بكسر القاف وفتح الياء المخففة ، و « قيما » ، و « القيم » ، و « قيمة » ، و « القيمة » — بفتح القاف وكسر الياء المشددة ، و « قياما » ، وكل هذه الكلمات متقاربة المعنى ، مشتقة من التقويم ، فقد ذكرنا أقوال اللغويين في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾ (١٤٨) ولا يختلف الأمر كذلك عند المفسرين ،

ذكر الطبري (١٤٩) وابن عطية أنه قرىء « قيما » — بكسر القاف وفتح الياء المخففة — جمع قيمة ، وقرىء أيضاً « قواما » ، قال أبو عبيدة : الأصل الواو ، فأبدلوا ياءً لكسرة القاف (١٥٠) ، قال ابن عباس « قواما » أى قوامكم من معايشكم (١٥١) ، وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمَ فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (١٥٢) وقال تعالى : ﴿ قِيمَا لِيَنْزِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مَنْ لَدَنَّهُ ﴾ (١٥٣) وقال تعالى : ﴿ فِيهَا كُتِبَ قِيمَةً ﴾ (١٥٤) ، ﴿ وَذَلِكَ دِينَ الْقِيمَةِ ﴾ (١٥٥) وقال تعالى : ﴿ ..... دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (١٥٦) قال الراغب : « والمثل والقيمة وردا كثيراً في السنة ، منها قول الرسول ﷺ في باب الربا : لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ ... إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ... » (١٥٧) قال الحافظ ابن حجر : « مثلاً بمثل » وهو مصدر في موضع الحال ، أى الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون وقد ورد في بعض روايات هذا الحديث « سواء بسواء » مما يؤكد أن المثلية هنا لاكتفي فيها بمجرد الشبه وإنما لا بد فيها الماثلة في أغلب الوجوه بقدر ما يحقق التسوية بين المتماثلين .

وأما القيمة ومشتقاتها فقد وردت كثيراً في السنة ، منها قوله ﷺ : « من أعتق شقصاً له من عبد ... وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق ... » (١٥٨) وفي بعض الروايات : « فان كان له مال قوم المملوك قيمة عدل » (١٥٩) وترجم البخارى لذلك باباً سماه : باب تقويم الأشياء بين الشركات بقيمة عدل (١٦٠) وقوله ﷺ :

المحرم يجب عليه مثلها ، في حين أن الحيوانات جميعها ليست من باب المثليات في باب القرض ، بل إن الذكر من نوع واحد ليس مثلاً للأنثى في باب البيع بل يعتبرهما جنسين مختلفين لاختلاف الغرض من كل واحد منهما ، ومن هنا لا بد أن يكون وراء هذا الاختلاف في المعنى دوافع ، وأن يكون هناك معيار موضوعي مرن يتحكم فيه ، وهذا مانبيته بإذن الله بعد أن تلقى بصيصاً من الضوء على أقوال الفقهاء في هذه المسائل :

**ففي باب الحج** نص القرآن الكريم على المثلية ﴿يَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصِّيدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْغُلَبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا...﴾ (١٦٤).

فكما اختلف المفسرون في تفسير المثل — كما سبق — فكذلك اختلف الفقهاء في هذه المسألة :

فذهب جمهور الفقهاء منهم المالكية (١٦٥) ، والشافعية (١٦٦) ، والحنابلة (١٦٧) ، والظاهرية (١٦٨) ، إلى أن الجزء في الصيد نظيره من النعم ، فمثلاً في النعامة بدنة ، وفي الظبي أو الضبع شاة ، وهكذا على تفصيل وخلاف في بعضها (١٦٩).

وذهب الحنفية ، إلى أن الواجب القيمة ، ثم إن الجاني مخير بين أن يشتري بها هدياً ، أو طعاماً ، أو يصوم في مقابل

« من قتل خطأ فديته من الإبل ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون ابنة لبون ، وثلاثون حقة ، وعشرة بنى لبون » قال الراوي : « وكان رسول الله ﷺ يقومها على أهل القرى أربعمائة دينار ، أو عدلها من الورق ، ويقومها على أزمان الإبل إذا غلت رفع ثمنها ، وإذا هانت نقص من ثمنها على نحو الزمان ما كان ، فبلغ قيمتها على عهد رسول الله ﷺ مائتين الأربعمائة دينار إلى ثمانمائة دينار ، أو عدلها من الورق ثمانية آلاف درهم » (١٦١) وفي رواية أخرى عن ابن عباس عن النبي ﷺ جعل الدية اثني عشر ألفاً (١٦٢). وروى مالك أن عمر قومها على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار (١٦٣).

فهذه الأحاديث تدل على ملاحظة القيمة ، وأن الدية لم تُنط بالنقود بل نيطة بالإبل ، وجعلت النقود تبعاً لها ، وهذا يدعم نظرية جعل السلع هي المعيار للنقود ، وليست العكس ، وهذا لا يعني فقدان النقود قيمتها ، لأنها تكمن في كونها وسيلة سهلة للتداول ووسيطاً لإشباع الحاجات ، وليس ثمة ضرورة في كونها المعيار لقيم الأشياء .

## المثل والقيمي في اصطلاح الفقهاء

تختلف نظرة الفقهاء إلى المثل والقيمي في بعض أبواب الفقه عن بعضها الآخر ، فمثلاً فالبقرة مثل للجمل في باب الحج بحيث تحمل محله في كثير من الأحكام ، وكذلك الإبل مثل للنعامة بحيث إذا قتلها

نصف كل صاع يوماً (١٧٠). فقد جعل الحنفية المعيار لهذه الأمور الثلاثة قيمة الصيد المقتول حال حياته .

وقد رأينا — فيما سبق — دفاع الجصاص عن وجهة نظر الحنفية هذه ، مبيناً أغلب أدلتهم ، ونذكر هنا بعض أدلة الجمهور ، يقول ابن قدامة : « فيحكمان فيه بأشبه الأشياء من النعم من حيث الخلقة لا من حيث القيمة بدليل أن قضاء الصحابة لم يكن بالمثل في القيمة » ، وقال أيضاً : « فقال عمر وعثمان وعلى وزيد بن ثابت وابن عباس ، ومعاوية : « في النعمة » بدنة ... وحكم عمر وعلى في الظبي بشاة ، وإذا حكموا بذلك في الأزمنة المختلفة والبلدان المتفرقة دل ذلك على أنه ليس على وجه القيمة ، لأنه لو كان على وجه القيمة لاعتبروا صفة التلغ التي تختلف بها القيمة إما برؤية ، أو إخبار ، ولم ينقل عنهم السؤال عن ذلك حال الحكم ، ولأنهم حكموا في الحمام بشاة ، ولا يبلغ قيمة شاة في الغالب » (١٧١) .

وإنني لست بصدد ترجيح رأى على آخر ، وإنما لإثبات أن المراد بالمثل يختلف عن المراد به في باب القرض وغيره ، ولذلك يقول ابن قدامة : « وإذا ثبت هذا فليس المراد حقيقة المائلة ، فإنها لا تتحقق بين النعم والصيد ، لكن أريدت المائلة من حيث الصورة » (١٧٢) ، ويقول ابن حزم : « فلا يخلو المثل من أن يكون من جميع الوجوه ، أو وجه واحد ، أو من أغلب الوجوه ، فوجدنا المائلة من جميع

الوجوه معدومة من العالم جملة ، لأن كل غيرين فليسا مثلين في تفايرهما ، فبطل هذا القسم ، ثم نظرنا في المائلة من أقل الوجوه ، وهو وجه واحد فوجدنا كل ما في العالم لا تحاش شيئاً ، فهو يماثل كل ما في العالم من وجه ولايد وهو الخلق ... فبطل هذا القسم ، ولو استعمل لأجزأت العنز بدل الحمار الوحشي والنعامة ، لأنهما حيان مخلوقان وهذا مالايقول به أحد . فلم يبق إلا القسم الثالث وهو المائلة من أغلب الوجوه وأظهرها » (١٧٣) .

وقد قال الحنفية في رد ذلك أنه لو كان المراد به المائلة حتى في الخلقة فهل الحمام مماثل للشاة مع أنه قد حكم بذلك بعض الصحابة كما سبق ، يقول ابن رشد المالكي في معرض ذكره سبب الخلاف مشيراً إلى قوة وجهة نظر الحنفية : « لكل حجة من رأى أن الشبيه أقوى من جهة دلالة اللفظ أن انطلاق لفظ المثل على الشبيه في لسان العرب أظهر ، وأظهر منه على المثل في القيمة ، لكن لمن حمل ههنا المثل على القيمة دلائل حركته إلى اعتقاد ذلك :

**أحدها :** أن المثل — الذى هو العدل — هو منصوص عليه في الإطعام والصيام ، وأيضاً فإن المثل إذا حمل ههنا على التعديل كان عاماً في جميع الصيد ، فإن من الصيد مالايكفي له شبيه ، وأيضاً فإن المثل فيما لا يوجد له شبيه هو التعديل ، وليس يوجد للحيوان المصيد في الحقيقة شبيه إلا من جنسه ، وقد نص أن المثل الواجب فيه هو من غير جنسه فوجب

أن يكون مثلاً في التعديل والقيمة ، وأيضاً فإن الحكم في الشبيه قد فرغ منه ، فأما الحكم بالتعديل فهو شيء يختلف باختلاف الأوقات ، ولذلك هو كل وقت يحتاج إلى الحكمين المنصوص عليهما ، وعلى هذا يأتي التقدير في الآية بمشابهه فكأنه قال : ومن قتله منكم متعمداً فعليه قيمة ماقتل من النعم ، أو عدل القيمة طعاماً ، أو عدل ذلك صياماً (١٧٤) هذا من جانب ، والجانب الثاني أن الجمهور ولاسيما المالكية والشافعية والحنابلة رجعوا إلى القيمة في عدة حالات :

الحالة الأولى : إذا لم يوجد له مثل ، مثل الطيور ماعدا الحمام قال ابن خدامة : « وإن كان طائراً فذاه بقيمته في موضعه » (١٧٥) ثم ذكر أن عمر قال لكعب : « ماجعلت على نفسك ؟ قال : درهمين . قال : اجعل ماجعلت على نفسك ، وقال عطاء في العصفور نصف درهم » (١٧٦).

الحالة الثانية : إذا كانت قيمة الصيد أكثر من قيمة لحمه ، مثل الماخض — أى الحامل — حيث ذهب الشافعي ، والقاضي من الحنابلة إلى أن ضمانه بالقيمة وقد عللوا ذلك بأن قيمته أكثر من قيمة لحمه (١٧٧). فهذا تراجع كبير لصالح الحنفية .

الحالة الثالثة : في حالة إرادة الجاني أن يُطعم ، أو يصوم ، فإن المرجع في ذلك قيمة الصيد وهذا ماعليه المالكية (١٧٨).

الحالة الرابعة : إذا فدى الصيد الذكر

بالأنثى قال بعض الشافعية لا يجوز ، وقال بعضهم : يجوز ، وقال بعضهم : إن أراد الذبح لم يجز ، لأن لحم الأنثى أقل ، ولحم الذكر أطيب وأكثر ، وإن أراد التقويم جاز ، لأن قيمة الأنثى أكثر ، وقد اشترط إمام الحرمين : في المثلية عدم نقصان اللحم والقيمة بحيث « إن كان واحد من هذين النقصين لم يجز بلا خلاف » (١٧٩) وتدل هذه النصوص على أهمية القيمة وما يحققها من العدالة ، كما تدل على أن معيار « المثلى ، والقيمي » معيار موضوعي مرن ، وليس معياراً شكلياً بحثاً .

وفي باب البيع ، يعتبر الذكر من نوع واحد ليس مثلاً للأنثى ، فلو قال : بعت لك هذا الكباش بكذا ، وقبله المشتري ثم تبين له أنه أنثى ثبت له الخيار لفوات الوصف ، في حين أنه لو باع عشرين كيلو من الخنطة وعينها ، ثم دفع إليها عشرين كيلو آخر من الخنطة نفسها صح العقد لأنها مثل لها (١٨٠)، وأكثر من ذلك أنهم اعتبروا الذكورة والأنوثة في الإنسان جنسين مختلفين فلو قال بعت لك هذا العبد فظهر أنه جارية بطل العقد ..

قالوا في تبرير ذلك : لاختلاف الجنس ، وقد اشتهرت هذه المسائل في الفقه الإسلامي بفوات الجنس ، أو الوصف المرغوب فيه (١٨١)، ولا يخفى أن المراد بالجنس هنا ليس الجنس المصطلح عليه عند المناطقة ، وإنما هو مصطلح خاص للفقهاء حيث إنهم يقصدون باتحاد الجنس بين شيئين اتحاد الأغراض بينهما وتقاربها ،



وباختلاف الجنس بينهما اختلاف الأغراض وتفاوتها ، فالمعيار في ذلك معيار موضوعي مرن يختلف من شيء إلى آخر دون النظر إلى ذاتية الشئين وأصلهما ، فمثلاً أن الخل واللبس مصنوعين من العنب — على الرغم من كون أصلهما واحداً — يعتبران جنسين مختلفين باعتبار أن الغرض من الخل يختلف تماماً عن الغرض من اللبس (١٨٢).

وفي باب الربا تتحقق المثلية باتحاد الجنس في الموزون ، أو المكيّل على تفصيل فيه (١٨٣).

وفي باب الغصب نصّ الفقهاء على أن ماتتائل أجزأه وتتقارب صفاته كالدرهم والدنانير والحبوب ونحوها ، ضمن مثله بغير خلاف ، ثم إن الجمهور على أن المعيار في ذلك الكيل والوزن ، حيث إن ما يكال ويوزن فعلياً مثله ، وماسوى ذلك يكون بالقيمة ، وهناك تفاصيل داخل المذاهب لاتسع طبيعة البحث بالخوض فيها (١٨٤).

ومع وضع هذه القاعدة العامة لم يغفل الفقهاء عن القيمة حتى في المثليات مادام هناك داع لاعتبارها ، يقول ابن قدامة : « فظاهر هذا وجوب المثل في كل مكيّل وموزون إلا أن يكون مما فيه صناعة كمعمول الحديد والنحاس والرصاص من الأواني والآلات ونحوها ، والخلي من الذهب والفضة وشبهه ، والمنسوج من الحرير والكتان والقطن والصوف والشعر المغزول من ذلك فإنه يضمن بقيمته ، لأن الصناعة تؤثر في قيمته وهي مختلفة ،

فالقيمة فيه أحصر ، فأشبه غير المكيّل والموزون ، وذكر القاضي أن النقرة (١٨٥) والسبيكة من الأثمان ... يضمن بقيمته ...

فعلى هذا إن كان المضمون بقيمته من جنس الأثمان وجبت قيمته من غالب نقد البلد فإن كانت من غير جنسه وجبت بكل حال ، وإن كانت من جنسه فكانت موزونة وجبت قيمته ، وإن كانت أقل ، أو أكثر قوم بغير جنسه لثلاث يؤدي إلى الربا ، وقال القاضي : « إن كانت فيه صناعة مباحة فزادت قيمته من أجلها جاز تقويمه بجنسه ، لأن ذلك قيمته ، والصناعة لها قيمة ... » (١٨٦) فمن هنا رأينا مدى تجاوز الفقهاء النواحي الشكلية ، ولا سيما القاضي أبو يعلى حيث ذهب إلى أن من أخذ عشرين مثقالاً من الذهب وكانت فيه صناعة تقدر بالقيمة ثم يُدفع مقابله من الذهب حتى رنو أدى ذلك إلى خمسة وعشرين مثقالاً من الذهب حيث إن هذه الخمسة في مقابل قيمة الصناعة .

ويقول الكاساني : « فالمغصوب إما أن يكون مما له مثل ، وأما أن يكون مما لا مثل له ، فإن كان مما له مثل كالمكيلات والموزونات ، والعديدات المتقاربة فعلى الغاصب مثله ... وإن كان مما لا مثل له من المزروعات والمعدودات المتفاوتة فعلياً بقيمته » (١٨٧).

وهكذا الأمر عند المالكية ، في ضمان المثلي بالمثلي ، والقيمي بالقيمة ، ولكنهم مع ذلك لم يغفلوا جانب القيمة حتى في المثليات مادام هناك داع

لاعتبارها ، يقول الخرشي : « والمعنى أن من الغصب من شخص نفرة — وهى القطعة المذابة من الذهب أو الفضة فسبكها أو صاغها حلياً ، أو دراهم فإنه يقضى لصاحبها بمثلها صفة ووزن ، ولا يقضى له بعينها حينئذ لدخول الصنعة فيها ، لأن القاعدة أن المثل إذا دخلته صنعة فإنه يقضى فيه بالقيمة ، ويلحق بالمقومات ، ومثل الصياغة النحاس يضرب فلوساً فإنه يلزمه مثل النحاس ، لأن مطلق الصياغة مفيت » (١٨٨).

فهذا أكبر دليل على مدى رعاية القيمة ، ولا سيما في هذه المسألة التي يكون الغاصب فيها متعدياً بالصنعة في المغصوب ، ومع ذلك يراعى الفقهاء قيمة الصنعة ، وما ذلك إلا لتغير القيمة في الشيء المغصوب المملوك بعينه للمغصوب منه ، ومع ذلك لا يرد .

وكذلك الأمر عند الشافعية قال الإمام الرافعي : « فإذا أتلّف حلياً وزنه عشرة وقيمته عشرون فقد نقل أصحابنا العراقيون وجهين فيما يلزمه :

أحدهما : أنه يضمن العين بوزنها من جنسها ، والصنعة بقيمتها من غير جنسها سواء كان ذلك نقد البلد ، أو لم يكن ، لأننا لو ضمنا الكل بالجنس لقابلنا عشرة بعشرين وذلك ربا .

وأصحهما عندهم أنه يضمن الجميع بنقد البلد وإن كان من جنسه ، ولا يلزم الربا ، فإنه إنما جرى في العقود لا في الغرامات ، ولو كان هذا ربا لكان الوجه

الأول أيضاً ربا ، فإنه كما لا يقابل دينار بدينارين لا يقابل دينار بدينار ودرهم ... وفيه وجهان آخران : أحدهما : أن العين تضمن بوزنها من جنسها ، والصفة بفقد البلد ، كما لو أتلّف الصنعة وحدها بكسر الحلى يضمن بنقد البلد سواء كان من جنس الحلى ، أو من غير جنسه ، وهذا محكى في النهاية ...

والثاني : أنه يضمن الكل بغير جنسه تحزراً من التفاضل ومن اختلاف الجنس في أحد الطرفين ، ويروى هذا عن أبى حنيفة . وأحسن ترتيب في المسألة ما ذكره في التهذيب ، وهو أن صنعة الحلى متقومة وفي وزنه الاختلاف الذي سبق في التبر والسيكة إن قلنا إنه مثلى فوجهان أحدهما : أنه يضمن الكل بغير جنسه كيلا يلزم الربا ، وأصحهما أنه يضمن الوزن بالمثل ، والصفة بنقد البلد سواء كان من جنسه ، أو من غير جنسه ، وإنه قلنا : إنه متقوم فيعتبر الكل بنقد البلد كيف كان (١٨٩).

ومن هنا نرى مدى عناية الفقهاء بالقيمة دون النظر إلى ما يترتب على ذلك مما ظاهره حصول الربا ، لأن الربا هى الزيادة بدون مقابل وهى لم تتحقق مادامت القيمة معتبرة .

ومن هذه المسائل نتبين لنا أن المعيار الحقيقي وراء المثل والقيمي هو تحقيق العدالة والتوازن ورفع الحيف والظلم حتى تتحقق القاعدة العامة المقررة في القرآن الكريم ﴿ لا تظلمون ولا تظلمون ﴾ (١٩٠).

المراد بالمماثلة في النقيدين المماثلة في الوزن (١٩٣).

ويقول الغزالي في الوسيط : «وأما المثل فواجب في كل ما هو من ذوات الأمثال ، وقيل في حده : إنه كل موزون ، أو مكيل» ثم اعترض على هذا التعريف وأنه غير سليم ، ثم قال : «والصحيح أنه الذي تتأثل أجزأؤه في القيمة والمنفعة من حيث الذات ، لا من حيث الصنعة» (١٩٤).

ويقول ابن قدامة : «ويجب رد المثل في المكيل والموزون ، لا نعلم فيه خلافاً ... ولأن المكيل والموزون يضمن في الغصب والاتلاف بمثله فكذا ههنا — أى في القرض — فأما غير المكيل والموزون ففيه وجهان :

أحدهما : يجب رد قيمته يوم القرض ، لأنه لا مثل له فيضمنه بقيمته كحال الإتلاف والغصب .

والثاني : يجب رد مثله ، لأن النبي ﷺ استسلف من رجل بكرة فرد مثله أى ناقة مثله وكانت أحسن منه — ثم أكد على «أن حقيقة المثل إنما توجد في المكيل والموزون ، فإن تعذر المثل فعليه قيمته يوم تعذر المثل ، لأن القيمة ثبتت في ذمته حينئذ ، وإذا قلنا : تجب القيمة وجبت حين القرض ، لأنها حينئذ ثبتت في ذمته» (١٩٥). ويقول ابن رشد : «فإنهم اتفقوا على أنه إذا كان مكيلاً أو موزوناً أن على الغاصب المثل ، أعنى مثل ما استهلك صفةً ووزناً ، واختلفوا في العروض فقال

ونجد ذلك بوضوح عند تعليلهم لهذه المسألة فقالوا : «فالمثل أقرب إليه من القيمة فيما تتأثل أجزأؤه ولا تتفاوت صفاته ، والقيمة في غيره أعدل وأقرب فكانت أولى» (١٩١) ولذلك لاحظوا القيمة في المثل إذا لم يحقق هذا الغرض المنشود ، والعدالة المطلوبة .

### المثل والقيمي في القرض

والواقع أن المراد بالمثل والقيمي في باب القرض لا يختلف عن المراد بهما في باب الغصب من حيث المبدأ ، ولكن نذكر هنا بعض التعاريف الواردة لهما مع مناقشتها لنصل إلى التعريف المختار .

قال الكاساني : «فإن كان له مثل كالمكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة فعلى الغاصب مثله ... والمثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ، فأما القيمة فمثل من حيث المعنى دون الصورة ... وإن كان مما لا مثل له من المزروعات والمعدودات المتفاوتة فعليه قيمته» ثم علل تقديم المثل على القيمة في المثليات بأن «الجبر بالمثل أكمل منه من القيمة فلا يعدل عن المثل إلى القيمة إلا عند التعذر» (١٩٢).

يفهم من هذا النص بوضوح أن المثل إنما يتحقق بتحقيق الصورة والقيمة ، وأنه أكمل من القيمة ، ومن هنا إذا كانت القيمة متفاوتة — كقاعدة عامة — فلا مثل مثل الفرس حيث ليس مثلاً لفرس آخر لاختلاف القيم وذكر السرخسي أن

مالك : لا يقضي في العروض من الحيوان وغيره إلا بالقيمة ...» (١٩٦).

وقد أفاض الإمام الرافعي (ت ٦٢٣هـ) في مناقشة التعريفات الواردة في المثلث قائلاً : «وللأصحاب في ضبط المثلث عبارات :

أحدها : أن كل مقدر بكيل ، أو وزن فهو مثل ، وتروى هذه العبارة عن أبي حنيفة ، وأحمد ، وتنسب إلى نص الشافعي (رحمهم الله) لقوله في المختصر : وماله كيل ، أو وزن فعليه مثل كيـله ، أو وزنه .  
والثانية : زاد بعضهم اشتراط جواز السلم فيه لأن المسلم فيه يثبت بالوصف في الذمة ، والضمان يشبعه ...

والثالثة: زاد القفال وآخرون اشتراط جواز بيع بعضه ببعض لتشابه الأصلين في قضية التقابل . واعترض على العبارات الثلاث بأن القماقم والملاعق والمغارف المتخذة من الصفر والنحاس موزونة ويجوز السلم فيها ويبيع بعضها ببعض وليست مثلية .. (١٩٧). ولكن الرافعي علق على ذلك بأنه لا يبعد على أصحاب هذه العبارات الثلاث أن يحكموا على هذه الأشياء بأنها مثلية ، وبالتالي يسقط الاعتراض .

والرابعة : نقل بعض شارحي المفتاح أن المثليات هي التي تنقسم بين الشريكين من غير حاجة إلى تقويم ، وقد اعترض الرافعي على هذا التعريف بأنه غير جامع وذلك لأن

الأرض المتساوية الأجزاء تنقسم من غير تقويم مع أنها ليست مثلية .

والخامسة : قال العراقيون : المثلث مالا تختلف أجزاء النوع الواحد منه في القيمة ، وربما يقال : في الجرم والقيمة .

ويقرب من هذا التعريف قول من قال : المثليات هي التي تتشاكل في الخلقة ومعظم المنافع .

وقد اختار إمام الحرمين والغزالي تعريفاً قريباً من هذا أيضاً وهو : «تساوى الأجزاء في المنفعة والقيمة فزاد النظر إلى المنفعة ، ولكن الغزالي كما رأينا زاد : «من حيث الذات» قصد به الاحتراز من الملاحق والمغارف وصنجات الميزان المتساوية ، فإن تساويهما جاء من حفظ التشابه في الصفة ، وإلا فالمصنوعات مختلفة في الغالب (١٩٨) .

يقول الرافعي معلقاً على هذه التعاريف : «وإذا وقفت على هذه العبارات وبحث عن الأظهر منها فاعلم أن الأولى منقوضة بالمعجونات ، والثالثة : المعبرة بجواز بيع البعض بالبعض بعيدة عن اعتبار أكثر الأصحاب ، فإنهم أعرضوا عن هذا الشرط ... والرابعة : لادخل لها ، وأما الخامسة فإن أريد بالأجزاء فيها كل ما يتركب منه الشيء فيلزم أن لا تكون الحبوب مثلية ، لأنها تتركب من القشور والألباب ، والقشر مع اللباب مثليان في القيمة والمنفعة ... وإن أريد الأجزاء التي يقع عليها الاسم في الجملة فيلزم أن لا تكون

القرض وهكذا مما يدفعنا التفكير فيه إلى أن الدافع وراء هذا التقسيم هو الوصول إلى معيار مرن ، وإلى أقرب شيء يحقق العدالة والتوازن بين الشيء المطلوب ، والشيء الذي ينبغي أن يرد بدله ، فهذا من باب ميزان الشيء بشبهه ونظيره ( فقس الأمور بأشباهها ) ولذلك صرحوا بأن « أقرب الشيء إلى الشيء الذي أتلّف هو مثله إذا كان من المثليات ، أو قيمته إذا لم يكن له مثل » ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عند كلامه عن عوض المثل : « وهو أمر لا بد منه في العدل الذي به تتم مصلحة الدنيا والآخرة فهو ركن من أركان الشريعة ... ومداره على القياس والاعتبار للشيء بمثله ، وهو نفس العدل ... وهو معنى القسط الذي أرسل الله له الرسل ... » (٢٠٣).

بل إن ابن القيم جعل الوقوف عند التشابه الظاهري دون الغوص في الحقائق والعلل والمقاصد من الشبه الذى « لم يحكه الله سبحانه إلا عن المبطلين ... الذين لم يجمعوا بين الأصل والفرع بعلّة ولا دليلها ، وإنما ألحقوا أحدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى مجرد الشبه الجامع ... ، والقياس بالصورة المجردة عن العلة المقتضية للتساوي هو قياس فاسد ... » (٢٠٤).

ويؤكد ذلك أن الفقهاء — على الرغم من وضع هذه القاعدة — قاموا باستثناءات كثيرة تكاد تكون قاعدة تنصب على أن كل ما لا يحقق هذه العدالة لا تطبق عليه هذه القاعدة قال السيوطي : « أعلم أن الأصل في التلّفات ضمان المثل ، بالمثل ، والمتقو

الدرهم والدنانير مثلية لما يقع في الصحاح من اختلاف في الوزن وفي الاستدارة ، والاعوجاج ، وفي وضوح السكة وخفائها ، وذلك ما يؤثر في المنفعة ، والقيمة ، والنظر إلى الجرم بعيد ، لأن الحبوب والتمور متائلة ، ومعلوم أن نوعاً منها لا يخلو من اختلاف الحبات في الصغر والكبر فإذاً أظهر العبارات : الثانية ، لكن الأحسن أن يقال : المثل كل ما يحصره الكيل ، أو الوزن ويجوز السلم فيه ، ولا يقال : كل مكيل ، أو موزون ؛ لأن المفهوم منهما ما يعتاد كيّله ووزنه فيخرج منه الماء وهو مثل على الأصح (١٩٩) وقد ذكر الزيدية (٢٠٠) والإمامية (٢٠١) أن المائلة لا تتحقق إلا في الموزون والمكيل .

وما يدعم هذا الاتجاه أى جعل المعيار في المثل هو ما يكال ، أو يوزن — مارواه الدارقطني بسنده عن أنس بن مالك وعبادة أن النبي ﷺ قال : « ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعاً واحداً ، وما كيل فمثل ذلك ... » (٢٠٢) ، حيث يدل إلى أن المثلية في نوع واحد إنما تتحقق في الأشياء الموزونة ، أو المكيّلة ، أما غيرها من المعدودات كالحيوآن ونحوه فلا تتحقق المثلية فيه .

## هل نقودنا الورقية مثلية ؟

أولاً : رأينا فيما سبق أن المراد بالمثلى والقيمي يختلف من باب فقهى إلى آخر ، فقد رأينا أن معنى المثل في باب الحج يختلف عن معناه في باب الغصب أو

القيمة وخرج عن ذلك صور في باب الغصب .

احداها : المثل الذي خرج مثله عن أن يكون له قيمة كمن غصب ، أو أتلف ماء في مفازة ثم اجتمعا على شط نهر ، أو في بلد ، أو أتلف عليه الجمد في الصيف واجتمعا في الشتاء فليس للمتلف بدل المثل ، بل عليه قيمة المثل في مثل تلك المفازة أو في الصيف .

ثانيتهما : الحلّى أصح الأوجه : أنه يضمن مع صنعته بتقد البلد وإن كان من جنسه ، ولا يلزم من ذلك الربا ، لأنه يجري في العقود لا في الغرامات .

ثالثتها : الماشية إذا أتلفها المالك كلها بعد الحول وقبل إخراج الزكاة فإن الفقراء شركاؤه ، ويلزمه حيوان آخر ، لا قيمته — مع أن الحيوان من القيمات — جزم به الرافعي وغيره ، بخلاف مالو أتلفها أجنبي .

رابعتها : طم الأرض ، كما جزم به الرافعي .

خامستها : إذا هدم الحائط لزمه إعادته لاقيمته ، كما هو مقتضى كلام الرافعي وأجاب به النووي في فتاويه ، ونقله عن النص .

سادستها : اللحم فإنه يضمن بالقيمة كما صححه الرافعي وغيره في باب الأضحية مع أنه مثلي .

سابعتها : الفاكهة ، فإنها مثلية على ماقتضاه تصحيحهم في الغصب . والأصح : أنها تضمن بالقيمة ... ، ثم

ذكر السيوطي صوراً أخرى في أبواب أخرى ، ففي باب البيع إذا تخالفا وفسخ العقد وقد تلف المبيع أطلق الشيخان وجوب القيمة فيه فشمّل المثل وغيره ، وهو وجه صححه الماوردي ، وادعى الروياني الاتفاق عليه ... وفي باب القرض استثنى الماوردي من القاعدة العامة نحو الجوهر ، والحنطة المختلطة بالشعير إن جوزنا قرضهما ، فإنهما يضمنان بالقيمة ،

وصوبه السبكي ... ، وفي باب العارية : أطلق الشيخان وجوب القيمة فيها فشمّل المتقوم والمثل ، وصرح بذلك الشيخ في المهذب والماوردي ... ، وكذلك المستعار للرهن يضمن في وجه حكاه الرافعي عن أكثر الأصحاب بالقيمة ، وفي وجه وصححه جماعة ، وصوبه النووي في الروضه بما بيع به وهو كان أكثر من القيمة ، فيستثنى ذلك من ضمان العارية بالقيمة ، وفي باب المصراة يكون البذل عن لبها التمر — كما ورد في الحديث الصحيح — (٢٠٥) لأمثله ولا قيمته (٢٠٦) كل هذه الاستثناءات وغيرها لتدل دلالة واضحة على أن محاولات الفقهاء في تحديد المثل والقيمي ووضع معايير لهما كل ذلك للوصول إلى تحقيق العدالة والتوازن بين الحقين ، وإذا كان المطلوب في وضع هذه المعايير هو تحقيق العدالة ، فلا اعتقد أن من العدالة اعتبار الليرة اللبنانية اليوم — حيث يساوي دولار واحد ٢٧٤ ليرة في شهر ٨٧/٩ — مثلاً (٢٠٧) لليرة اللبنانية عام ١٩٧٠ — حيث تساوى اثنتان منها

دولاراً — ، ويدل على ذلك أقوالهم في كثير من الفروع الفقهية التي لها علاقة بالضمان والقيمة ، فقد كان رائدهم في ثمن المثل ، وأجرة المثل ، ومهر المثل ،

وقيم الأشياء هو تحقيق العدالة بكل الوسائل المتاحة ، ولذلك لاحظوا فيها الزمان والمكان والظروف والملابسات المحيطة بالشئ ، فعلى سبيل المثل ذكروا ثمن المثل في شراء الماء في التيمم ، وشراء الزاد ونحوه في الحج ، وفي بيع مال المحجور ، وغير ذلك ، فقالوا : إنه يختلف باختلاف المواضع ، قال السيوطي : « والتحقق أنه راجع إلى الاختلاف في وقت اعتباره ، أو مكانه » (٢٠٦) ففي باب التيمم ذكرت ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه أجرة نقل الماء إلى الموضع الذي هذا المشتري فيه ، ويختلف ذلك ببعد المسافة وقربها .

الثاني : أنه قيمة مثله في ذلك الموضع في غالب الأوقات ، فإن الشربة الواحدة في وقت عزة الماء يرغب فيها بدنانير . فلو كلفناه شراءه بقيمته في الحال لحقته المشقة والحرَج .

الثالث : أنه قيمة مثله في ذلك الموضع في تلك الحالة ، فإن ثمن المثل يعتبر حالة التقويم . وهذا هو الصحيح عند جمهور الأصحاب ، وبه قطع الدارمي وجماعة من العراقيين ونقله الامام عن الأكثرين . والتحقيق أن يوجب ذلك على المسافر ولكن يعتبر الزمان والمكان من غير انتهاء الأمر إلى سد الرمق (٢٠٨) .

وفي باب الحج جزم الأصحاب ، بأن ثمن المثل للزاد والماء هو القدر اللائق به في ذلك المكان والزمان ، وكذلك قالوا في الطعام والشراب حال المخضعة ، وفي باب البيع إذا تخالف المتبايعان وفسخ ، وكان المبيع تالفاً يرجع إلى قيمته ، وفي وقت اعتبارها أقوال أصحابها يوم التلف ، والثاني : يوم القبض ، لأنه وقت دخول المبيع في ضمانه ، وما يعرض بعد ذلك من زيادة ، أو نقصان فهو في ملكه ، وثالثها : أكثر القيم من القبض إلى التلف ، لأن يده يد ضمان (٢٠٩) .

وأما اعتبار القيمة في المغصوب المتقوم فهو أقصى قيمة من الغصب إلى التلف بنقد البلد الذي تلف فيه (٢١٠) .

وقد ذكر الفقهاء كثيراً من الأمثلة للمثليات راعوا فيها القيمة أيضاً منها :

١ — فمثلاً الماء مثلي ، ولكنه يستثنى من ضمانه بالمثل إذا غصبه شخص في المفازة فإنه يضمن بقيمته (٢١١) .

٢ — إذا أعوز المثل رجعنا إلى القيمة (٢١٢) .

٣ — إذ كسر ايه قيمتها عشرون ووزنها عشرة ، قال الغزالي في هذه المسألة : « ففيه وجهان أحدهما : أن الوزن يقابل بمثله والصفة بقيمتها من غير جنس الآنية ، وفيه وجه أن لا يبالي بالمقابلة بجنسه فيكون البعض في مقابلة الصفة ، كما لو أفرد الصفة بالانلاف وقد رجح الرافعي هذا الوجه الأخير ، ومعنى ذلك يجوز أن يأخذ

عشرين مثقالاً في مقابلة ماوزنه عشرة مادم فيه صنعة .

هذا بالنسبة في ضمان المتلفات وهذا محل اتفاق . أما في البيع فلم يجوزوه إلا مانقل عن مالك وماروى عن معاوية أنه يجوز بيع مضروب بقيمته من جنسه ، كحلى وزنه مائة يشتره بمائة وعشرة ، وتكون الزيادة في الصنعة ، وهى الصياغة ، وقال الأوزاعي كان أهل الشام يجوزون ذلك فنهاهم عمر (٢١٣) . وكذلك اعتبر ابن تيمية وابن القيم المصوغ كالخلى يراعى فيه القيمة .

٤ — يقول الشوكاني : « فإذا تلفت كان المالك مخيراً بين أخذ مثلها ، أو قيمتها يوم الغصب على وجه يرضى به من غير فرق بين مثلى وقيمى ، ولكن إرجاع المثلى من أعلى أنواع الجنس ، وقيمة القيمى على هذا الاصطلاح أقرب إلى دفع التشاجر ، وأقطع لمادة النزاع » (٢١٤) .

ولم يغفل الفقهاء حتى في الذهب والفضة الوزن حتى في حالة كونهما نقدين ، فقد روى حرب قال : قلت لأحمد : دفعت ديناراً كوفياً ودرهماً وأخذت ديناراً شامياً وزنهما سواء لكن الكوفي أوضع ؟ قال : لا يجوز إلا أن ينقص الدينار فيعطيه بحسابه فضة (٢١٥) فما يجري فيه الربا اعتبرت المائلة فيه في المكيل كَيْلاً ، وفي الموزون وزناً (٢١٦) وقد أخذوا ذلك من الحديث الصحيح الذي رواه مسلم بسنده أن رسول الله ﷺ قال : « الذهب بالذهب وزناً بوزن » (٢١٧) .

كما لم يغفلوا عن القيمة حتى في بعض صور بيع الدراهم بالدينار حيث اعتبر بعضهم النقص في القيمة عيباً يمنع الرد ، يقول الفقيه الحنبلي الخرقى : « وإذا اشترى ذهباً بورق عيباً بعين فوجد أحدهما فيما اشتراه عيباً فله الخيار بين أن يرد ، أو يقبل إذا كان بصرف يومه ... » وعلق ابن قدامة على قوله « إذا كان بصرف يومه » قائلاً : « يعنى : الرد جائز ما لم ينقص قيمة مأخذه من النقد عن قيمته يوم اصطرفا ، فإن نقصت قيمته كأن أخذ عشرة — أى من الدراهم — بدينار فصارت أحد عشر بدينار فظاهر كلام أحمد والخرقى : أنه لا يملك الرد ، لأن المبيع تعيب في يده لنقص قيمته » ثم إن ابن قدامة سلم بأن نقص القيمة عيب وإن كان لا يمنع ذلك من الرد لوجود العيب القديم في نظره ولكنه يجب عليه في حالة الرد أرس العيب الحادث عنده ، وأخذ الثمن (٢١٨) .

وقد أخذوا ذلك من حديث ابن عمر حيث قال الرسول الله ﷺ : « رويدك أسألك : إني أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدينار واحد الدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ الدينار ، أخذ هذه من هذه ، وأعطى هذه من هذه ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء » (٢١٩) .

وذكر ابن نجيم الحنفى أمثلة كثيرة روعيت فيها القيمة في هذا الباب منها : إذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رده كيف يرجع به ؟ قال فاضيل خان :



وطريق معرفة النقصان أن يقوم صحيحاً  
لا عيب فيه ويقوم به العيب ...  
ومنها : المغصوب المثل إذا انقطع قال أبو  
حنيفة ( رحمه الله ) تعتبر قيمته يوم  
الخصومة ، وقال أبو يوسف ( رحمه  
الله ) : يوم الغصب وقال محمد ( رحمه  
الله ) يوم الانقطاع .

ومنها المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم  
التلف ولا خلاف فيه ، ومنها المقبوض  
بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض .  
ومنها الرهن إذا هلك بالأقل من قيمته ومن  
الدين فالمعتبر قيمته يوم الهلاك . ومنها قيمة  
اللقطة إذا تصدق بها ، أو انتفع بها بعد  
التعريف ولم يجد مالكها فالمعتبر فيها يوم  
التصدق ( ٢٢٠ ) .

ويقول ابن القيم : « إن جميع المتلفات  
تضمن بالجنس بحسب الإمكان مع مراعاة  
القيمة ، حتى الحيوان فإنه إذا اقترضه ردّ  
مثله كما اقترض النبي ﷺ بكرة ورّد خيراً  
منه ... وهذا أحد القولين في مذهب أحمد  
وغيره ، وقصة داود وسليمان ( عليهما  
السلام ) من هذا الباب ، فإذا الماشية  
كانت قد أتلقت حرث القوم فقضى داود  
بالغنم لأصحاب الحرث كأنهم ضمنهم  
بالقيمة وأما سليمان فحكم بأن أصحاب  
الماشية يقومون على الحرث حتى يعود كما  
كان ، فضمنهم إياه بالمثل ، وأعطاهم  
الماشية يأخذون منفعتها عوضاً عن المنفعة  
التي فاتت من غلة الحرث إلى أن يعود ،  
وبذلك أفتى الزهري لعمر بن عبد العزيز  
فيمن أتلقت له شجر فقال الزهري : يغرسه

حتى يعود كما كان ، وقال ربيعة وأبو  
الزناد : عليه القيمة ، ثم قال بأن القاعدة  
في المثل هو المساواة في الجنس ، والصفة ،  
والمالية ، والمقصود والانتفاع ، ولذلك فما  
كان أقرب إلى المماثلة فهو أولى  
بالصواب ( ٢٢١ ) ومن هنا لنا الحق أن  
نتساءل : هل النقود الورقية هذه السنة  
تشبه النقود الورقية الصادرة قبل عشرين  
سنة ؟! ويقول ابن حجر عند تعليقه على  
القول برد المثل في القيمي عند من يقوم به :  
« ومن لازم اعتبار المثل الصوري : اعتبار  
ما فيه من المعاني التي تزيد بها  
القيمة » ( ٢٢٢ ) .

ثانياً : أن جمهور الفقهاء عرفوا المثل في  
أبواب القرض والغصب والإتلاف بما هو  
مكيل أو موزون ، وجعلوا الكيل ، أو  
الميزان معياراً له ، فعلى ضوء ذلك لا يدخل  
فيه النقود الورقية فتكون من القيميات التي  
يلاحظ فيها عند الحقوق والالتزامات  
قيمتها .

وأما على ضوء تعريف إمام الحرمين  
والغزالي الذي جعل تساوي الأجزاء من  
حيث القيمة والمنفعة معياراً للمثل فلا  
تدخل فيه النقود الورقية ، فالليرة اللبنانية  
الآن هل تساوي الليرة اللبنانية قبل خمس  
عشرة سنة وكذلك الأمر بالنسبة لتعريف  
الكاساني الذي أضاف إلى المكيل  
والموزون : المعدود الذي لا اختلاف بين  
أحاده ، وذلك لأن النقود الورقية يوجد  
بينها اختلاف بين بين أحاده ، وذلك لأن  
النظر إلى النقد الورقي ليس باعتبار شكله

القيمة يعرف بها تماثل القدر وتفاضله ، وقد ذكر ابن همام أن المماثلة الحقيقية المطلوبة تتحقق إلا باعتبار الصورة والمعنى ، والمعيار يسوى الذات أى الصورة ، والجنسية تسوى المعنى (٢٢٦) .

ثالثاً : إن قضية المثل والقيمي واعتبار ماهو مثلي ، أو قيمى ليست من الأمور المنصوصة عليها في الشرع بحيث لا يمكن تجاوزها ، وإنما كان الغرض منها هو محاولة التقريب والتبسيط والتععيد الفقهي ، والرائد فيها هو تحقيق العدالة ، ولذلك قالوا في تعليلهم لوجوب رد المثل في المثل أن المثل هو أقرب الأشياء إليه ، وقالوا في رد القيمي في القيمي : أنه نظراً لتفاوت أفرادها بمنع رد المثل فيه ، ولذلك تجب قيمته ، ومن هنا إذا ردّ المقرض في القيميات شيئاً أحسن مما أخذه يجوز استناداً إلى ما فعله رسول الله ﷺ حيث استسلف من رجل جمللاً بكرة فأمر أن يعطيه رباعياً وقال : «فإن خياركم أحسنكم قضاء» (٢٢٧) .

وقد أكد الامام الشوكاني ذلك وبين بأن قاعدة المثل والقيمي قاعدة مرنة جداً ، وأنها ليست منصوصة فقال : «قوله : (وفي تالف المثلى مثله إلخ) أقول : «اطلاقهم على الشيء الذى تساوت أجزاؤه أنه مثلى ، وعلى ما اختلفت أجزاؤه أنه قيمى هو مجرد اصطلاح لهم ، ثم وقوع القطع والبت منهم بأن المثل يضمن بمثله ، والقيمي بقيمته هو أيضاً مجرد رأى عملوا

ورسمه وإنما باعتبار قيمته الشرائية ، فالنقود الورقية ليس فيها نفع ذاتي فلا تؤكل ولا تشرب ، ولا تلبس ، وإنما باعتبار ما يشتري به .

وقد رأينا المحققين رجحوا تعريف المثل بما هو مكيل أو موزون ، وشاهدنا دفاع الإمام الجليل الرافعي وغيره عنه ، ويقول ابن قدامة : «وإنما تجب المماثلة في المعيار الشرعي وهو الكيل والوزن ...» (٢٢٣) ويقول صاحب المطالب : «ويجب على المقترض رد قيمة غير المكيل والموزون يوم القبض» (٢٢٤) ويقول العلامة البابوتي : «إن المكيلات والموزونات كلها من ذوات الأمثال دون القيم» (٢٢٥) .

فعلى ضوء هذا التعريف للمثل لا تدخل النقود الورقية فيه فتكون من القيميات التي تلاحظ فيها القيمة كقاعدة عامة .

ومن هذا العرض يمكن القول بأن للفقهاء في باب القروض والنصب معيارين : معياراً ذاتياً وهو رعاية الكيل ، أو الوزن ، ومعياراً موضوعياً مرناً وهو تساوي الأجزاء مع رعاية القيمة والمنفعة ، وهذا ما اختاره إمام الحرمين والغزالي وغيرهما ، وهو الذى يظهر رجحانه إذ أن الوقوف عند الناحية الشكلية دون رعاية الجوهر والغاية والمقاصد لا يتفق مع هذه الشريعة التي نزلت لتحقيق العدالة في كل الأمور ، ولذلك جعل الماوردي وغيره تساوي القيم بين شيئين معياراً لتحقيق المثلية فيهما فقال : «فإن التماثل بالقدر غير أن

عليه ، وإلا فقد ثبت عن الشارع أنه  
يضمن المثلث بقيمته» (٢٢٨).

ولو استقرنا فروع الشريعة ووكلائها  
ومبادئها ووسائلها لوجدناها قائمة على  
العدل قال تعالى : ﴿لقد أرسلنا رسلاً  
بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان  
ليقوم الناس بالقسط ...﴾ (٢٢٩) وقال  
تعالى : ﴿إن الله يأمر بالعدل  
والإحسان ...﴾ (٢٣٠) وقال : ﴿وإذا  
حكمت بين الناس أن تحكموا  
بالعدل﴾ (٢٣١) إلى غير ذلك من الآيات  
الكثيرة الدالة على ذلك .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :  
«والأصل في العقود جميعها هو العدل ؛  
فإنه بعثت به الرسل ، وأنزلت الكتب ...  
والشارع نهى عن الربا لما فيه من الظلم ،  
وعن الميسر لما فيه من الظلم» (٢٣٢)

### هل النقود الورقية مثل الدراهم والدنانير في كل الأحكام ؟

هذا هو السؤال الذى يفرض نفسه  
علينا ، والجواب عنه بالسلب ، أو  
بالإيجاب ، أو بالتفصيل يكون هو الأساس  
في أى حل يُراد .

فقد ذهب أكثر العلماء الذين عاصروا  
مولد النقود الورقية إلى أنها ليست مثل  
النقود الذهبية والفضية على الإطلاق ، بل  
ذهب بعضهم إلى نفى تقديتها وماليتها ،  
ورتبوا عليها عدم وجوب الزكاة فيها ،  
وعدم جريان الربا فيها . فقد جاء في فتح  
العلی لما لك : «ماقولكم في الكاغذ الذى

فيه ختم السلطان ويتعامل به كالدرهم  
والدنانير هل يزكى زكاة العين أو العرض  
أو لا زكاة فيه ؟

فأجبت بما نصّه : ... لا زكاة فيه  
لانحصارها في النعم وأضاف مخصوصة من  
الحبوب والثمار ، والذهب والفضة ،  
ومنها قيمة عرض المدير وثمر عرض  
المحتكر ، والمذكور ليس داخلاً في شيء  
منها ، ويقرب لك ذلك أن الفلوس  
النحاس المحتومة بختم السلطان المتعامل بها  
لازكاة في عينها لخروجها عن ذلك (٢٣٣)،  
يقول الاستاذ الدكتور القرضاوي : «لم  
تعرف النقود الورقية إلا في العصر  
الحاضر ، فلا نطمع أن يكون لعلماء  
السلف فيها حكم ، وكل ما هنالك أن  
كثيراً من علماء العصر يحاولون أن يجعلوا  
فتواهم تخريجاً على أقوال السابقين فمنهم من  
نظر إلى هذه النقود نظرة فيها كثير من  
الحرفية والظاهرية ، فلم ير هذه نقوداً لأن  
النقود الشرعية إنما هى الذهب والفضة ،  
وإذا لا زكاة فيها وبهذا أفتى الشيخ  
عليش ... وبعض الشافعية ...» (٢٣٤).

وقد أسند كتاب الفقه على المذاهب  
الأربعة إلى الخنابلة عدم وجوب الزكاة في  
الورق النقدي إلا إذا صرف ذهباً ، أو  
فضة ، ووجدت فيه شروط الزكاة  
السابقة (٢٣٥). وهذا الإسناد غير مقبول  
لأن النقد الورقي لم يكن موجوداً في زمن  
أحمد ولا أصحابه فكيف تسنى له أن يسند  
إليهم هذا القول ؟

المصرفية ، ويمكن اعتباره كسند عند الدائن لدين له على البنك ، وأن حقوق هذه الورقة تنتقل إلى آخر عند تسلمها فحيث يكون حاملها دائماً للبنك بطريقة تلقائية ... (٢٤٠).

وأما الآن بل ومنذ فترة ليست وجيزة لم يعد لها هذا التكيف بل هي تطورت وأصبحت عملة قانونية ومنحت الحكومات البنوك الشخصية من إصدارها وحيث تختلف حقيقتها عن السندات المالية الأخرى في أمور كثيرة (٢٤١).

وكذلك في مسألة الربا حيث لا ينبغي تكيف مسألة النقود الورقية الآن على أنها ما دامت لا تتحقق فيها علة الربا عند بعض العلماء يجوز فيها الربا قياساً على قول من أجاز الربا في الفلوس ، وذلك لأن هؤلاء لما قالوا في الفلوس قالوا فيها باعتبار كونها سلعة ، ولا سيما أنها لم تكن النقد السائد ، بل كانت المساعدة ، أما لو شاهدوا غلبتها وأصبحت العملة الوحيدة فلا أعتقد أن أحداً منهم يقول بهذا القول ، ولذلك نرى مشايخ ماوراء النهر حرموا التفاضل في العدالي والغطارفة — نوعان من النقود الفضية التي كانت نسبة النحاس فيها أكثر من الفضة — مع أن علماء المذهب الحنفي القدامي أجازوا التفاضل وزناً وعدداً في الدراهم والدنانير المغشوشة قال المرغيناني وإن كان الغالب عليهما الغش فليسا في حكم الدراهم والدنانير ، وإن بيعت بمنسها متفاضلا جازا ... ثم قال : «ومشايخنا (رحمهم الله) لم يفتوا بجواز

وكذلك أفتى كثير من علماء الهند في القرن السابق بعدم وجوب الزكاة فيها ، وعدم أداء الزكاة بها ، وعدم جواز شراء الذهب والفضة بها (٢٣٦).

وبعكس هذا الاتجاه ذهب علماء معاصرون كثيرون إلى وجوب الزكاة فيها ، منهم العلامة أحمد الساعاني صاحب ترتيب مسند أحمد وشرحه ، حيث قال : «فالذي أراه حقاً وأدين الله عليه أن حكم الورق المالي كحكم النقدين في الزكاة سواء بسواء ، لأنه يتعامل به كالنقدين تماماً ...» (٢٣٧) وأفتى بمثله العلامة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي حيث قال : «فتحصل أن الأوراق المالية يصح أن نزكى باعتبار أربع ...» (٢٣٨) وكذلك أفتى بمثله بعض علماء الهند مثل مولانا الشيخ فتح محمد اللكنوى صاحب عطر الهداية ، وذكر المفتي سعيد أحمد اللكنوى في كتابه أن الإمام عبد الحى اللكنوى كان يوافق تلميذه الشيخ فتح محمد في هذه المسألة (٢٣٩).

والراجع أن هذا الخلاف لفظي وليس خلافاً معنوياً ، ولا خلافاً قائماً على الحجة والبرهان وإنما هو خلاف عصر وأوان ، فالأوائل بنوا أقوالهم في عدم وجوب الزكاة فيها على أساس أنها كانت سندات لديون ، والآخرون نظروا إليها باعتبارها أصبحت أثماناً بالعرف وكلا الرأيين صحيح فالأوراق النقدية كانت في بدايتها سندات فقد جاء في دائرة المعارف البريطانية : «إن البنكنوت كان ظهوره قبل الشيكات

ذلك في العدالي والغطارفة ، لأنها أعز  
الأموال في ديارنا ، فلو أبيع التفاضل فيه  
ينفتح باب الربا ، ثم إن كانت تروج  
بالوزن فالتبايع والاستقراض فيها بالوزن ،  
وإن كانت تروج بالعد فبالعد ...» (٢٤٢).

ولكن مع رواج النقود المغشوشة  
وقبولها وكونها من أعز الأموال لم يعط  
الحنفية كل أحكام الدراهم والدنانير  
الخالصة ، يقول المرغيناني : « ثم هي  
مادامت تروج تكون أثماناً لاتعين  
بالتعين ، وإذا كانت لا تروج فهي سلعة  
تتبع بالتعين ، وإذا كانت يتقبلها البعض  
دون البعض فهي كالزبوف لايتعلق العقد  
بعتها بل بمجنسها زيوفاً إن كان البائع يعلم  
بحالها لتحقق الرضا منه ، وبجنسها من  
الجياد إن كان لايعلم لعدم الرضا  
منه» (٢٤٣) ، ثم قال موضحاً المزيد من  
الفرق بينها وبين الجياد : « وإذا اشترى بها  
سلعة فكسدت وترك الناس المعاملة بها  
بطل البيع عند أى حنيفة ، وقال أبو  
يوسف : عليه قيمتها يوم البيع ، وقال  
محمد : قيمتها آخر ما تعامل الناس بها ،  
لهما أن العقد صح إلا أنه تعذر التسليم  
بالكساد وأنه لا يوجب الفساد ... وإذا بقى  
العقد وجبت القيمة لكن عند أى يوسف  
وقت البيع لأنه مضمون به ، وعن محمد  
يوم الانقطاع ، لأنه أوان الانتقال إلى  
القيمة ، ولأى حنيفة أن الثمن يهلك  
بالكساد ، لأن الثمنية بالاصطلاح ،  
ومابقى ، فيبقى يبع بلا ثمن فيبطل ، وإذا  
بطل البيع يجب رد المبيع إن كان قائماً

وقيمته إن كان هالكا كما في البيع الفاسد»  
ونقل ابن الهمام عن صاحب الذخيرة أن  
الفتوى على قول أى يوسف (٢٤٤).

وبعد هذا العرض يمكننا أن نأتي إلى  
ذكر الفروق الجوهرية بين النقود الورقية  
والنقود المعدنية والذاتية بإيجاز .

**الفرق الأول :** أن الذهب والفضة نقدان  
ذاتيان ضامنان للقيمة في حد ذاتهما ، في  
حين أن العملة الورقية نقد حسب العرف  
والاصطلاح اكتسبت قوتها في بدايتها من  
غطائها الذهبي أو الفضي ، والآن تكسبها  
من قوة الدولة وضمانها لها .

ولذلك ليس بوسع أى أحد — فرداً أو  
دولة — أن يلغي قيمة النقود المعدنية ،  
حتى لو ألغيت نقديتها ستظل قيمتها باقية  
كسلعة ، أما النقود الورقية فتستطيع كل  
دولة أن تلغيها ، أو تنقص من قيمتها ، وإذا  
ألغيت فلا يبقى لها أية قيمة .

ولاشك أن قيمة النقود الورقية في  
قوتها الشرائي ، وقدرتها على أن يشتري بها  
الحاجات الأساسية وغيرها ، وذلك لأن  
النقود الورقية ليست مما تؤكد ولا تلبس ،  
ولا يتحلّى بها ، على عكس السلع ،  
والنقود الذهبية والفضية .

**الفرق الثاني :** أن النقود الذاتية لاينسى  
مع نقديتها وزنها باعتبار أن زيادة الوزن  
تدل بلاشك على زيادة القيمة ، وقد أشار  
إلى ذلك الحديث الصحيح « وزنا  
بوزن» (٢٤٥) ويترتب على ذلك أمران :

الأمر الأول : عدم جواز الزيادة بين  
تبر الذهب ونقده ، بل وبين الدنانير  
بعضها ببعض إذا كان في أحدها زيادة على  
الآخر ، يقول الشافعي : « ... أرايت  
الذهب والفضة مضروبين دنانير ، أو  
دراهم .. لا يحل الفضل في واحد منهما على  
صاحبه لأذهب بدنانير ، ولافضة بدراهم  
إلا مثلاً بمثل وزنا بوزن ، وماضرب منهما  
ومالم يضرب سواء لا يختلف ، ... الربا في  
مضروبه وغير مضروبه سواء » . فقد نظر  
الشافعي إلى النقود من حيث أصلها فما  
دام موزوناً فإعاعى فيه الوزن ، وهكذا ،  
ولذلك فما كان غير موزون أو مكيل ولا  
ربا فيه عنده فيكون حينئذ يصح ثمننا  
بالعرف يلاحظ فيه أصله ، يقول  
الشافعي : « وإنما أنظر في التبر إلى أصله ،  
وأصل النحاس لاربا فيه » . ومادام يلاحظ  
في النقود الذهبية والفضية أصلها من حيث  
الوزن ولذلك يوجد الربا في مضروبه وغير  
مضروبه ، ومن هنا « فكيف يجوز أن  
يجعل مضروب الفلوس مخالفاً غير  
مضروبها ؟ » (٢٤٦) وإلى اعتبار الوزنية في  
الذهب والفضة تبرها ونقدها ذهب  
الخنفية (٢٤٧) والمالكية (٢٤٨) ،  
والحنابلة (٢٤٩) وغيرهم قال ابن رشد :  
« وأجمع الجمهور على أن مسكوكه وتبره  
ومصوغه سواء في منع بيع بعضه ببعض  
متفاضلاً لعموم الأحاديث المتقدمة في ذلك  
إلا معاوية فإنه كان يميز التفاضل بين التبر  
والمصوغ لمكان زيادة الصياغة ، وإلا  
ماروى عن مالك أنه سئل عن الرجل يأتي

دار الضرب بورقه فيعطيه أجره الضرب  
ويأخذ منهم دنانير ودراهم وزن ورقه ، أو  
دراهم ؟ فقال : إذا كان ذلك لضرورة  
خروج الرقعه ونحو ذلك فأرجو أن لا يكون  
به بأس ، وبه قال ابن القاسم من  
أصحابه ، وأنكر ابن وهب م .  
أصحابه » (٢٥٠) قال ابن قدامة : « فإذا باع  
ديناراً بدينار كذلك واقتربا فوجد أحدهما  
ماقبضه ناقصاً بطل الصرف ، لأنهما تبايعا  
ذهب بذهب متفاضلاً » (٢٥١) قال ابن  
عابدين : « فإذا استقرض مائة دينار من  
نوع فلا بد أن يوفى بدلها مائة من نوعها  
الموافق لها في الوزن ، أو يوفى بدلها وزناً لا  
عدداً » (٢٥٢) .

الأمر الثاني : جواز بيع دينار ذهبي  
زائد بدينار ناقص ، وزيادة بقدر  
النقصان ، وبالعكس فقد روى الحافظ ابن  
أبي شيبة وعبد الرزاق بسندهما عن الحكم  
أن في الدينار الشامي بالدينار الكوفي  
وفضل الشامي فضة قال : لا بأس به ،  
وروي مثله عن مجاهد ، وروى عبد الرزاق  
بسنده عن مجاهد : في الرجل يبيع الفضة  
بالفضة بينهما فضل ؟ قال : « يأخذ  
بفضله ذهباً ، وروى مثله ابن أبي شيبة عن  
طاوس والنخعي » (٢٥٣) .

ولاشك أن النقود الورقية لا يلاحظ  
فيها الوزن قاطبة حتى تكون مثل الذهب  
والفضة في جميع الأحكام ، ومن هنا قال  
الشافعي : « الذهب والفضة بائنان من كل  
شيء لا يقاس عليهما غيرهما » (٢٥٤)

القيمة بقدرها في الحقوق والالتزامات  
الآجلة ؟

يقول الأستاذ جيو فري : «إن الورق  
النقدي الآن ليس إلا قطعة من الكاغذ ،  
ليس لها قيمة ذاتية ، ولو قدمت إلى البنك  
البريطاني لافتكاكها فإن البنك لا يستطيع  
الوفاء بوعده إلا بإعطاء عملة رمزية  
أخرى ، أو ورق نقدي آخر» (٢٥٦)  
وحاصل ذلك أن هذا الوعد المكتوب  
لا يعبر إلا عن ضمان الحكومة لحامله بأنه  
مستعد للوفاء بوعده ، ولكن ليس بذهب  
ولا فضة ، بل بورق آخر يساويه في  
القيمة .

وقد أشار ابن عابدين إلى أن العملة  
الذاتية الخالصة تكتسب قوتها من ذاتيتها  
ولذلك لا يتحكم فيها الناس — كقاعدة  
عامة — على عكس النقود الاصطناعية  
حيث يقول : « فإنه — أي الغلاء  
والرخص — إنما يظهر إذا كانت — أي  
الدرهم والدنانير — غالبية الغش تقوم  
بغيرها » (٢٥٧) .

الفرق الرابع : أن علماء المعاصرين  
متفقون على أن نقودنا الورقية تقوم  
بالذهب ، أو الفضة ، أو غيرهما لمعرفة  
نصاب الزكاة فيها ، ولذلك فقد كل بلد  
يقوم فإذا بلغ مالدى الإنسان مقدراً يصل  
إلى قيمة عشرين مثقالاً من الذهب ، أو  
مائتى درهم من الفضة تجب الزكاة إذا جال  
عليه الحول ، بل أكثر من ذلك رجح فضيلة  
الأستاذ القرضاوي ربط نصاب النقود  
الورقية بالسلع الأساسية التي نص

الفرق الثالث : أن النقود الذاتية  
كالدرهم والدنانير حتى لو ألغيت نقديتها  
بقيت مثليتها على عكس النقود  
الاصطناعية كالفلوس عند من يقول بها  
حيث لو كسدت تصبح سلعة متقومة عند  
الكثيرين ، أما الدرهم والدنانير حتى لو  
كسدتا وألغيت نقديتهما بقيتا مثليتين .

بل إن الفلوس والدرهم والدنانير  
المغشوشتين أحسن حالاً من النقد الورقي إذ  
أنها باعتبار أصولها وامكانية الانتفاع من  
موادها كسلعة تحمل قيمة . أما النقود  
الورقية فلا تحمل أية قيمة ، إذ أنها لم تعد  
صالحة للانتفاع بها حتى للكتابة عليها  
بعدما كتبت عليها من كتابات خاصة  
بالدولة التي أصدرتها ، ولذلك يقول  
الاقتصاديون : إن هذه الأوراق جعلتها  
الدولة أثماً عرفياً ، وألزمت الناس بقبولها  
في اقتضاء ديونهم ، ولكن الأثمان  
المسكوكة سابقاً حتى « النقود الرمزية منها  
كانت في أنفسها أموالاً لها قيمة يعتد بها ،  
ولم يكن تقويمها موقوفاً على إعلان  
الحكومة ، ولا يجعلها أثماً رمزية ، فإنها  
كانت تصنع تارة من الذهب والفضة ،  
ومرة من الصفر ، وأخرى من النحاس ،  
أو الحديد مما هي أموال في أنفسها ، ولذا  
لو أبطلت الحكومة ثمنيتها بقيت تقومها من  
حيث موادها ، وأما هذه الأوراق فليست  
أموالاً في أنفسها ، وإنما جاء فيها التقوم من  
قبل الحكومة ، ولو أبطلت الحكومة ثمنيتها  
بطلت تقومها » (٢٥٨) إذن فما المانع إذا قامت  
الحكومة بخفض قيمتها أن نلاحظ هذه

فلماذا ننكر هذا الواقع لأجل شكل ما أنزل الله به من سلطان ؟ ولا أحد يدعى أن الذهب ، أو الفضة حينما يضرب يحتاج إلى هذه العبارة ، أو هذا الضمان .

**الفرق السابع :** إن النقود الورقية في واقعها الذي ظهرت فيه كانت عبارة عن صكوك تعبر عن الرصيد الذي كانت تمثله ، ثم وضع لها غطاء ذهبي فكانت قيمتها باعتبار هذا الغطاء ، ثم لما ألغى هذا الغطاء أصبحت موارد الدولة وقوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وقوة ضمانها من قبلها هي الغطاء ، ولذلك تتقلب هبوطاً وارتفاعاً حسب التقلبات التي تقع على الدولة المصدرة لها والضامنة لها ، فهذا يعني بكل بساطة رعاية قيمتها وقدرتها الشرائية ، ولذلك تتغير قيمة الليرة اللبنانية الآن وهي متقلبة ومتغيرة ، وأن النقود أنفسها تتأثر بها فلا بد إذن القول بأن الليرة اللبنانية اليوم التي يُمثلها غطاء ضعيف مهزوز غير الليرة التي كان يمثلها غطاء قوى من حيث الواقع والغاية والمهدف والنتيجة ، فهي مرتبطة بأصل وهذا الأصل قد تغير جوهره ، فما يبنى على الأصل لا بد أن يتغير به .

وهذا بلا شك على عكس النقود الذهبية والفضية حيث تكتسب قوتها من ذاتها ولا تحتاج إلى هذه الاعتبارات .

**الفرق الثامن :** أن الفقهاء حينما أجمعوا على أن الذهب والفضة ، الحنطة والشعير — مثلاً — يجب فيها المثل مطلقاً في حين

على نصابها فقال : « وبناء على هذا البحث نستطيع أن نضع معياراً ثابتاً للنصاب النقدي يلجأ إليه عند تغير القوة الشرائية للنقود تغيراً فاحشاً يحجب بأرباب المال أو بالفقراء ، وهذا المعيار هو ما يوازي متوسط نصف قيمة خمس من الإبل ، أو أربعين من الغنم في أوسط البلاد وأعداها » (٢٥٨) .

**الفرق الخامس :** أن المعاصرين جميعاً متفقون على أن نقودنا الورقية مختلفة باختلاف الدول التي تصدرها ، ولذلك لا يجري الربا بين ريال قطري وبين ريال سعودي ، مع أن كلا منهما ريال ، وبينهما شبه شكلي ، فيجوز بيع ريال سعودي بريال وزيادة كما هو المعهود ، ولورد الدين به بدل الريال القطري تحسب هذه الزيادة فما السبب في ذلك ؟

لا جواب على ذلك إلا اعتبار القيمة للريالين ، ولذلك فهي ليست ثابتة ، فقد يزداد سعر أحدهما دون الآخر وبالعكس ، فلا اعتبار للاسم ولا للشكل ولا للوزن والعدد ، وإنما للقيمة ، في حين لو كانت العملة ذهبية لما اختلفت باختلاف دولة الإصدار .

**الفرق السادس :** أن أكثر العملات — إن لم يكن جميعها — قد كتب عليها عبارة : « ورقة نقدية مضمونة القيمة بموجب القانون » حتى إذا لم يكتب عليها هذه العبارة فهذه هي واقعها ، فقيمتها في قوتها الشرائية ، فإذا كان الأمر كذلك



اختلفوا في النقود المغشوشة والفلوس حيث لاحظ بعضهم القيمة عند الغلاء والرخص، صرحوا بأن السبب في ذلك أن الذهب والخنطة ونحوهما مما يستفاد بذاتها مع قطع النظر عن قيمتها، فعشر كيلوات من الخنطة سواء رخص سعرها أم غلا هو غذاء يُحقق الغرض المقصود، ويتففع به صاحبها من حيث الطعم والغذاء دون أن يؤثر فيها القيمة — ولكن الفلوس والنقود المغشوشة تكمن قيمتهما في رواجهما وقبول الناس لهما فإذا لم يتحقق فيهما هذه الشروط فقد فقدنا مثليتهما، وبالتالي يلاحظ فيهما القيمة والقوة الشرائية .

الطامع : لنا أن نتساءل : ماهو المعيار الذي تحدد به قيمة النقود في العالم ، فمثلاً يكون الريال القطري الآن يساوي كذا ، وسابقاً كان يساوي كذا ، وكذلك بقية العملات ، ثم العلاقة بين عملة أخرى ، فالدولار يساوي مثلاً ٣,٦٥ ريالاً قطرياً ، و ٢٣٠ قرشاً مصرياً مثلاً .

فكان المعيار عند نشأة النقود الورقية هي الغطاء الذهبي ، إذن كانت مقومة به ومعتبرة به ، وتابعة له من حيث الرخص والغلاء ، أما بعد أن ألغى هذا الربط فبأى شيء يرتبط ؟ لاشك أنها مرتبطة بعدة اعتبارات مختلفة للدولة التي تصدرها .

وأياً ما كان فقد روعى من حيث أساسها القيمة ، ولا تزال في دول الغرب يلاحظ فيها قوتها الشرائية ، حيث يعرف

من خلالها نسبة التضخم ، ويكون المعيار في ذلك هو السلع الأساسية باعتبار وقتين مختلفين ، وقت إصدار النقد ، والوقت الذي حصل فيه الغلاء .

بل أكثر من ذلك لا تزال قيمة النقود الورقية يراعى فيها قيمتها في مقابل الذهب على مستوى الصندوق المالي العالمي يقول الاستاذ محمد تقى العثماني : « وفي سنة ١٩٧٤م اختار « الصندوق المالي العالمي » فكرة « حقوق السحب الخاصة » كبديل لاحتياطي الذهب ، وحاصل ذلك أن أعضاء هذا الصندوق يستحقون سحب كمية معينة من عملات شتى الدول لأداء ديونهم إلى الدول الأجنبية الأخرى واعتبر ٨٨٨٦٧٦ جراماً من الذهب كعيار لتعيين هذه الكمية ، وأن حقهم لسحب هذه الكمية اعتبر بديلاً لاحتياطي الذهب » (٢٥٩) .

وأما النقود الذهبية ، أو الفضية فلم يقل أحد بأنها بحاجة إلى التقييم .

العاشر : أن مشكلة التضخم التي يعاني منها العالم ولدت في أحضان النقود الورقية بعد ما حلت محل النقود الذاتية بحجة قانونيه — كما ذكرنا — ولا سيما بعد ما أصبحت بلا غطاء حقيقي ، ولذلك أصبحت أموال الناس مهددة بهذه التقلبات الكبيرة التي تشاهدها وتعايشها ، فكم من غنى جمع من النقود الورقية بكده ، وعرق جبينه ، ثم ظهر التضخم فأكل أموالهم النقدية ، وأصبحت كل هذه العملات التي يملكها

لاتساوي شيئاً يذكر ، فكم من تجار شاطرين في لبنان جمعوا أموالهم بالليرة اللبنانية وبلغت الملايين ، ولكن بعد ماحصل لليرة اللبنانية ماحصل أصبحت مئات الآلاف لاتساوي شيئاً يذكر .

فلو كانت نقودنا ذهبية ، أو فضية فهل كان ينجم كل هذه الأضرار ؟

إن الحضارة الإسلامية لم تشهد تضخمها إلا حينما شاعت الفلوس والنقود المغشوشة ، ولم تشهد النقود الذهبية والفضية الخالصة أى تضخم يذكر .

يقول الاستاذ محمد الحريري : « إن هذا الداء — أى داء التضخم — كان ظاهرة اقتصادية رافقت الانتقال من النقود السلعية إلى النقود الائتمانية ... فالذهب والفضة تمتعا كنقود بثبات نسبي في قيمتها ... وذلك ، لأن النقود السلعية — ومنها الذهب والفضة — كانت تتساوى قيمتها الأسمية مع قيمتها التبادلية ، بينما تقل كثيراً قيمة النقد الاصطلاحي ... عن قيمته الأسمية ، وباستعراض تاريخي للأزمات الاقتصادية في العالم نجد أنها مصاحبة لتداول النقد الورقي » (٢٦٠) .

ويذكر المقرئ وغيره أسباب المشاكل النقدية التي وقعت في بعض العصور الإسلامية وأنها تكمن في إصدار الفلوس ، يقول المقرئ : « الفلوس لم يجعلها الله تعالى قط نقداً في قديم الدهر وحديثه ، إلى أن راجت في أيام أفصح الملوك سيرة وأرذلهم صريرة — الملك الناصر — وقد

علم كل من رزق فهماً وعلماً أنه حدث في رواجها خراب الأقاليم ، وذهاب نعمة أهل مصر ، والفضة هي النقد الشرعي — أى بجانب الذهب — لم تزل في العالم ، وأما الفلوس فإنه ... ومنذ كان الملك إلى أن حدثت الحوادث والحزن بمصر سنة ست وثمانمائة في جهات الأرض كلها عند كل أمة من الأمم كالروم والفرس وبنى إسرائيل ، واليونان والقيط ، والنبط والتبابعة ، ومن أقبال اليمن والعرب العاربة ، والعرب المستعربة ، ثم في الدولة الإسلامية من حين ظهورها على اختلاف دولها التي قامت بدعوتها كبنى أمية بالشام والأندلس ، وبنى العباس بالعراق ،

والعلوين بطبرستان وبلاد المغرب ، وديار مصر والشام ، والحجاز واليمن ، ودولة بنى بويه ، ودولة الترك بنى سلجوق ، ودولة الأكراد بمصر والشام ودولة المغول ببلاد المشرق ودولة الأتراك بمصر والشام ... إن النقود التي كانت أثماناً وقيماً إنما هي الذهب والفضة فقط ، ولا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ، ولا طائفة من الطوائف أنهم اتخذوا أبداً في قديم الزمان ولا حديثه نقداً غيرهما ، إلا أنه لما كانت في المبيعات محقرات تقل أن تباع بدرهم أو بجزء منه أصبح قديماً وحديثاً إلى شيء سوى النقدين يكون إزاء تلك المحقرات ، ولم يسم أبداً ذلك الشيء الذى جعل للمحقرات نقداً البتة ... ولا أقيم قط بمنزلة أحد النقدين ، ولم تزل ملوك مصر والشام والعراقين ، وفارس والروم في أول

الدهر وآخره يجعلون بإزائها نحاساً يضرّبون منه القليل والكثير صغاراً تسمى فلوساً ، وكان للناس بعد الاسلام وقبله أشياء آخر يتعاملون بها كالبيض ، والودع<sup>(٢٦١)</sup> وغير ذلك<sup>(٢٦٢)</sup> ويقول الشافعي في الأم بعد أن ذكر أن الفلوس لا يمكن أن تكون أثماً ونقوداً : « وقد بلغني أن أهل سويقه في بعض البلدان أجازوا بينهم خزفاً مكان الفلوس »<sup>(٢٦٣)</sup> .

وماقاله المقرئ وغيره في حق الفلوس تحقق منه أكثر في عالم النقود الورقية من مشاكل تضخيم ، وسرقة أموال الناس من خلالها ، والتقلبات الخطيرة التي لم يعد الانسان يطمئن إلى هذه النقود ولم تصبح مخزناً للثروة ، ولا قيماً يقاس بها الأموال ، بل أصبحت السلع هي المعيار لها ، فهي بدعة أحدثها الغرب للتحكم في ثروات العالم رخصاً وغلاءً ، وحسب مصالحهم ، ولذلك إذا أرادوا أن يضرّبوا اقتصاد أية دولة خفضوا نقودهم التي ارتبط بها مصير جميع نقود دول العالم . ومن جانب آخر أن أهمية الذهب والفضة تكمن في كونهما معدنين نفيسين نادرين ليس من السهل الحصول عليهما إلا عند وجودهما وتحصيلهما ، أما النقود الورقية فتستطيع الدولة أن تصدر مائتاً منها بالمليارات ومع ذلك لا تصبح بها غنية ، يقول ( بواجلبرت ) : « من المحقق أن النقود ليست ثروة في ذاتها ، وأن كميتها لا تؤثر في رخاء الأمة »<sup>(٢٦٤)</sup> وقبله قال ابن سينا في رده على المشتغلين بالكيمياء : « وذلك

أن حكمة الله في الحجرين وندورهما أنهما قيم لمكاسب الناس ، وامتولايتهم ، فلو حصل عليهما بالصفة لبطلت حكمة الله في ذلك ، وكثر وجودهما حتى لا يحصل أحد من اقتنائهما على شيء »<sup>(٢٦٥)</sup> كما هو الحاصل الآن حيث لا يحصل أحد منا من اقتناء كثير من نقودنا الورقية على ما يحقق رغبته ويشترى بها ما يريد بسبب كثرتها وتضخمها وقد هاجم ابن خلدون هؤلاء الكيميائيين الذين يفشون الذهب والفضة ويلبسون الحديد أو غيره ثوب أحدهما لما يترتب على ذلك من مظالم للناس ، ولأن ذلك الغش ، أو الصفة لا يزيد من الثروة للإنسان ، بل هو عجز وكسل ، والغنى إنما يحصل بالأعمال الانسانية والصناعات ، وزيادة الآلات والمكاسب<sup>(٢٦٦)</sup> .

ويقول د . محمد صالح : « إن قيمة المعادن النفيسة أقل تعرضاً للتغيرات من بقيّة السلع وذلك لأن كمية المستخرج سنوياً منها طفيفة بالنسبة للمقادير العظيمة الموجودة منها ، ولهذا السبب يصغر شأن التقلبات التي يحدثها هذا المحصول السنوي في قيمة هذه المعادن »<sup>(٢٦٧)</sup> ويقول : « لكن إجماع الناس انعقد منذ القدم على تفضيل الذهب والفضة ، ومنذ نصف قرن فضّلوا الذهب ، وأصبحت الفضة في المقام الثاني ، وصار الذهب هو العملة الدولية ، ثم ذكر أسباب تفضيلهما على غيرهما بالتفصيل<sup>(٢٦٨)</sup> بالإضافة إلى العلاقة الوثيقة بين سعر الذهب والفضة والنقود المصنوعة

منهما حيث تنخفض ، أو ترتفع حسب  
قيمة أصلها ، في حين لا توجد أية علاقة  
بين سعر النقد الورقي ، والورق المصنوع  
منه ، وقد أشار العلامة جعفر الدمشقي إلى  
المزايا الخاصة التي جعلت الذهب والفضة  
مرشحين للنقدية وتفضيل الذهب على  
الفضة فقال : « وقع إجماع الناس كافة على  
تفضيل الذهب والفضة لسرعة المواتاة في  
السبك ، والطرق ، والجمع ، والتفرقة ،  
والتشكيل بأي شكل أريد مع حسن

الرونق وعدم الروائح والطعوم الرديئة ،  
وبقائهما على الدفن وقبولهما العلامات التي  
تصوغهما ، وثبات السمات التي تحفظهما  
من الغش والتدليس ، فطبعوهما وثمنوا بهما  
الأشياء كلها ، ورأوا أن الذهب أجل قدراً  
في حسن الرونق وتلزز الأجزاء والبقاء على  
طول الدفن وتكرار السبك في النار ،  
فجعلوا كل جزء منه بعدة من أجزاء  
الفضة ، وجعلوها ثمناً لسائر  
الأشياء » (٢٦٩) .

### الجزء الثالث والأخير في العدد ٥٣



## الهوامش

- (١٢٥) المغنى لابن قدامة (٣٥٠/٤) .
- (١٢٦) الروضة (٣٣/٤) .
- (١٢٧) لسان العرب لابن منظور ، ج ١ . دار المعارف ص ٤١٣٢ ، والقاموس المحيط ، والمصباح المنير ، مادة ( مثل ) .
- (١٢٨) المصباح المنير ( ٢٢٧/٢ ) .
- (١٢٩) سورة النساء الآية (٥) .
- (١٣٠) لسان العرب ص (٣٧٨٣) .
- (١٣١) لسان العرب ص (٣٨٨٥) .
- (١٣٢) سورة إبراهيم الآية (١١) وراجع تفسير ابن عطية المسمى : انحرار الوجيز ، ط . قطر ٢١٣/١ .
- (١٣٣) سورة البقرة الآية (٢٤) .
- (١٣٤) أنظر : تفسير ابن عطية:: (٢٠١/١) وتفسير الماوردي المسمى : النكت والعيون (٧٧/١) وتفسير المنار (١٥٩/١) .
- (١٣٥) سورة البقرة الآية (١٩٤) وراجع : تفسير المنار (١٧٠/٢) .
- (١٣٦) راجع تفسير ابن عطية (١٤٤/٢) .
- (١٣٧) سورة المائدة الآية (٩٥) .
- (١٣٨) الأحكام (٦٧٠/٢) والأحكام للشافعي ١٢١/١ وراجع تفسير الماوردي (٤٨٧/١) .
- (١٣٩) أحكام القرآن للجصاص ، ط . دار الفكر (٤٧٠/٢ - ٤٧١) وراجع الأحكام للشافعي (١٢١/١) .
- (١٤٠) أحكام القرآن للجصاص (٤٧١/٢ - ٤٧٢) .
- (١٤١) المصدر السابق نفسه .
- (١٤٢) أحكام القرآن (٤٧١/٢ - ٤٧٢) .
- (١٤٣) راجع نص الحديث في صحيح البخاري - مع الفتح - كتاب الشركة (١٣٢/٥) ، ومسلمه كتاب الإيمان (١٢٨٦/٣) ، وأحمد (٥٦/١) ، ١٠٥/٢ .
- (١٤٤) أحكام القرآن (٤٧١/٢ - ٤٧٢) .
- (١٤٥) رواه مالك في الموطأ .
- (١٤٦) أحكام القرآن (٤٧٢/٢) .
- (١٤٧) تفسير ابن عطية (٤٠/٢ - ٤١) .
- (١٤٨) سورة النساء الآية (٥) .
- (١٤٩) تفسير الطبري (٢٤٩/٤) ، وتفسير ابن عطية (٤٩٨/٣) .
- (١٥٠) مجاز القرآن (١١٧/١) .

- (١٥١) ذكره البخارى تعليقا فى صحيحه ، مع الفتح - كتاب التفسير (٨ / ٢٣٧) .
- (١٥٢) سورة التوبة الآية (٣٦) .
- (١٥٣) سورة الكهف الآية (٢) .
- (١٥٤) سورة البينة الآية (٣) .
- (١٥٥) سورة البينة الآية (٥) .
- (١٥٦) سورة الأنعام الآية (١٦١) .
- (١٥٧) الحديث متفق عليه ، ورواه أصحاب السنن . أنظر : صحيح البخارى - مع الفتح - (٤ / ٣٧٩ - ٣٨٣) ومسلم (٣ / ١٢٠٨ ، ١٢١٢) ومسنند الشافعى ص (٤٨ ، ٥٥١ ، ٦٢) وأحمد (٤ / ٤ ، ٥ / ٤٩) والمستدرک (٢ / ٤٣) وسنن أبى داود - مع العون - (٩ / ١٩٨) وابن ماجه (٢ / ٧٥٧) والترمذى (١ / ٢٣٣) ، والنسائى (٧ / ٢٤٠) والسنن الكبرى (٥ / ٢٧٦) وراجع نيل الأوطار (٦ / ٣٤٠) .
- (١٥٨) صحيح البخارى - مع الفتح - كتاب الشركة (٥ / ١٣٢) ومسلم كتاب الإيمان (٣ / ٢٨٦) .
- (١٥٩) المصدران السابقان .
- (١٦٠) صحيح البخارى مع الفتح (٥ / ١٣٢) .
- (١٦١) رواه ابن ماجه فى سننه ، كتاب الديات (٢ / ٦٧٨) الحديث رقم (٢٦٣٠) . وأحمد فى مسنده (٢ / ٢٢٤) .
- (١٦٢) ابن ماجه ، الحديث رقم (٢٦٣٢) .
- (١٦٣) الموطأ ، كتاب العقول ص (٥٣٠) .
- (١٦٤) سورة المائدة الآية (٩٥) .
- (١٦٥) القوانين لابن جزى ص (١٢١) .
- (١٦٦) المجموع (٧ / ٤٣٨) .
- (١٦٧) المغنى لابن قدامة (٣ / ٥٠٩) (١٦٨) اخلى لابن حزم (٧ / ٣٦٢) .
- (١٦٩) المصادر السابقة .
- (١٧٠) مختصر الطحاوى ص (٧٠ ، ٧١) .
- (١٧١) المغنى لابن قدامة (٣ / ٥٠٩ ، ٥١١) .
- (١٧٢) المغنى لابن قدامة (٣ / ٥٢٢) .
- (١٧٣) اخلى (٧ / ٣٤٤) .
- (١٧٤) بداية المجتهد (١ / ٣٦٠) .
- (١٧٥) المغنى (٣ / ٥١٥) والمصادر السابقة .
- (١٧٦) المغنى (٣ / ٥٢٢) .
- (١٧٧) المجموع (٧ / ٤٣٨ ...) .
- (١٧٨) بداية المجتهد (١ / ٣٥٨) .
- (١٧٩) المجموع (٧ / ٤٣٢) .
- (١٨٠) حاشية ابن عابدين (٥ / ١٥٢ ...) .
- (١٨١) براجع فى تفصيل ذلك : مجمع الأنهر (٢ / ٦٠) والمبسوط (١٣ / ١٢ - ١٣) وفتح القدير (٥ / ٢٠٦) ومواهب الجليل (٤ / ٤٦٦) والشرح الكبير (٣ / ١٤٠) والوسيط للفرالى بتحقيقنا (٢ / ٨٠٣) ونهاية المحتاج (٤ / ٧٤) والمغنى لابن قدامة (٧ / ١٣٥) . وراجع : رسالتا الدكتوراه : مبدأ الرضا فى العقود (٢ / ٨٠٢) .

- (١٨٢) المصادر السابقة ، ورسالتنا الدكتوراه ، (٨٠٢/ ٢) .
- (١٨٣) يراجع : فتح القدير (١٥/ ٧) وبداية المجتهد (١٩٦/ ٢) والأم (٩٨/ ٣) والمغنى لابن قدامة (٥٠/ ٤) .
- (١٨٤) يراجع : بدائع الصنائع (٤٤٠٣/ ٩) وشرح العناية (٣٧٠/ ٧) والبحر الرائق (١٣٩/ ٨) والخرشي على مختصر خليل (١٢٩/ ٦) والدسوقي على الشرح الكبير (٤٤٦/ ٣) وبداية المجتهد (٣١٧/ ٢) وفتح العزيز (٢٦٦/ ١١) والغاية القصوى (٥٧٢/ ١) والمغنى لابن قدامة (٢٤٠/ ٥) .
- (١٨٥) النقرة هي القطعة المذابة من الذهب . القاموس المحيط ، مادة (نقر) .
- (١٨٦) المغنى لابن قدامة (٢٤٠/ ٥) .
- (١٨٧) بدائع الصنائع (٤٤٢١/ ٩) .
- (١٨٨) شرح الخرشي (١٣٤/ ٦) والدسوقي على الشرح الكبير (٤٤٦/ ٣) .
- (١٨٩) فتح العزيز (٢٧٩/ ١١ - ٢٨٠) .
- (١٩٠) سورة البقرة الآية (٢٧٩) .
- (١٩١) المغنى لابن قدامة (٢٣٩/ ٥) والمصادر السابقة .
- (١٩٢) بدائع الصنائع (٤٤٢١/ ٩) وخزانة الفقه (٣١٨/ ١) وراجع : شرح الخرشي (١٣٤/ ٦) والدسوقي على الشرح الكبير (٤٤٦/ ٣) وفتح العزيز (٢٦٦/ ١١) والمغنى لابن قدامة (ج ٥) وإحلى لابن حزم (٤٧٣/ ٨) .
- (١٩٣) أنظر المبسوط (١٢/ ١٤) ومثله في البحر الزخار (٣٨٥/ ٤) .
- (١٩٤) المغنى (٣٥٢/ ٤) .
- (١٩٥) الوسيط ، مخطوطة طلعت بدار الكتب ٢٠٦ فقه شافعي ج ٢ ورقة (١٢٤) .
- (١٩٦) بداية المجتهد (٣١٧/ ٢) .
- (١٩٧) فتح العزيز (٢٦٦/ ١١ - ٢٦٩) .
- (١٩٨) المصدر السابق ، والوسيط ج ٢ ورقة (١٢٤) .
- (١٩٩) فتح العزيز (٢٦٩/ ١١) .
- (٢٠٠) البحر الزخار (٣٨٥/ ٤) .
- (٢٠١) وسائل الشيعة (٤٣٤/ ١٢ ، ٤٤٨) .
- (٢٠٢) الحديث ذكره ابن تيمية في المنتقى وقال : رواه الدار قطني ، وقال الشوكاني في نيل الأوطار (٣٤٤/ ٦) : وقد أخرج هذا الحديث البزار أيضا ، ويشهد لصحته حديث عبادة - أي في صحيح مسلم - وغيره من الأحاديث .
- (٢٠٣) مجموع الفتاوى (٥٢٠/ ٢٩ - ٥٢١) .
- (٢٠٤) أعلام الموقعين (١٤٨/ ١) .
- (٢٠٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ص (٣٨٤ - ٣٨٨) .
- (٢٠٦) المصدر السابق ص (٣٦٨) .
- (٢٠٧) في شهر ١٢/ ١٩٨٧ م يساوى دولار واحد : خمسمائة ليرة لبنانية .
- (٢٠٨) الأشباه والنظائر للسيوطي ص (٣٦٧ - ٣٦٨) .
- (٢٠٩) أشباه النظائر للسيوطي ص (٣٦٩) .
- (٢١٠) المرجع السابق (٣٧١) .
- (٢١١) فتح العزيز (١٥/ ٧) ومطالب أولى النهى ، ط . المكتب الإسلامي (٥٤/ ٤) .
- (٢١٢) الوسيط مخطوطة طلعت (ج ٢ ورقة ١٢٤) (٣) .

- (٢١٣) تكملة المجموع للسبكي (١٠/ ٨٣) بداية المجتهد (٢/ ١٩٦) .
- (٢١٤) السيل الجرار ، ط . دار الكتب العلمية (٣/ ٣٦١) .
- (٢١٥) المغنى (٤/ ٤٠) .
- (٢١٦) الكافي (٢/ ٥٤) .
- (٢١٧) صحيح مسلم (٣/ ١٢٠٩) ومسند أحمد (٢/ ٢٦٢) .
- (٢١٨) المغنى (٤/ ٤٧ ، ٤٩) .
- (٢١٩) رواه أحمد في مسنده (٢/ ٨٢ ، ١٥٤) وسيأتي الكلام عليه .
- (٢٢٠) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (٣٦٢ - ٣٦٤) .
- (٢٢١) اعلام الموقعين (٢/ ٤٥) .
- (٢٢٢) تحفة المحتاج (٥/ ٤٤) .
- (٢٢٣) المغنى (٤/ ٧) .
- (٢٢٤) مطالب أول النهى (٣/ ٢٤٣) .
- (٢٢٥) شرح الهداية (٧/ ١٠) .
- (٢٢٦) فتح القدير (٧/ ٥ - ٩) .
- (٢٢٧) رواه البخارى في صحيحه - مع فتح البارى - (٥/ ٥٦ - ٥٩) ومسلم (٣/ ١٢٢٤) ،  
والترمذى - في سننه مع التحفة - (٤/ ٥٢٤) والنسائى في سننه (٧/ ٢٥٦) وأبو داود في سننه - مع  
العون - (٩/ ١٩٦) ومالك في الموطأ ص (٤٤٢) .
- (٢٢٨) السيل الجرار ، بتحقيق إبراهيم زايد ، ط . دار الكتب العلمية بيروت (٣/ ٣٦٠) .
- (٢٢٩) سورة الحديد الآية (٢٥) .
- (٢٣٠) سورة النحل الآية (٩٠) .
- (٢٣١) سورة النساء الآية (٥٨) .
- (٢٣٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥١٠) .
- (٢٣٣) فتح العلى المالك فى الفتوى على مذهب مالك (١/ ١٦٤ - ١٦٥) .
- (٢٣٤) فقه الزكاة ط . مؤسسة الرسالة (١/ ٢٧١) .
- (٢٣٥) الفقه على المذاهب الأربعة ، ط . دار إحياء التراث الإسلامى بقطر (١/ ٥١٥) .
- (٢٣٦) إمداد الفتاوى للشيخ أشرف على التهانوى (٣/ ٢ - ٣) نقلا عن الأستاذ محمد تقي العثماني في  
بحثه : أحكام أوراق النقود ص (٨) .
- (٢٣٧) الفتح الرباني مع شرحه للشيخ الساعاتي حيث ذكر هذه المسألة في كتاب الزكاة ، باب زكاة  
الذهب والفضة (٨/ ٢٥١) .
- (٢٣٨) التبيان في زكاة الأثمان ، ص ٣٣ وما بعدها ، وفقه الزكاة ص (١/ ٢٧٥) .
- (٢٣٩) يراجع : بحث محمد تقي العثماني ص (٨) .
- (٢٤٠) دائرة المعارف البريطانية ، ط (١٩٥٠) (٣/ ٤٤) .
- (٢٤١) يراجع : بحث محمد تقي العثماني ص (١١) .
- (٢٤٢) الهداية مع فتح القدير وشرح العناية (٧/ ١٥٢ - ١٥٣) ، وحاشية ابن عابدين (٥/ ٢٦٦) .
- (٢٤٣) الهداية مع فتح القدير (٧/ ١٥٣) .
- (٢٤٤) الهداية ، مع شرحه : فتح القدير ، وشرح العناية (٧/ ١٥٤ - ١٥٥) .
- (٢٤٥) جزء من الحديث الصحيح المتفق عليه .



- (٢٤٦) الأم (٩٨/ ٣) .
- (٢٤٧) فتح القدير (١٥/ ٧) وحاشية ابن عابدين (١٧٧/ ٥) .
- (٢٤٨) بداية المجتهد (١٩٦/ ٢) .
- (٢٤٩) المغنى لابن قدامه (١٠/ ٤) .
- (٢٥٠) بداية المجتهد (١٩٦/ ٢) .
- (٢٥١) المغنى (٥٠/ ٤) .
- (٢٥٢) ابن عابدين (١٧٧/ ٥) .
- (٢٥٣) مصنف ابن أبي شيبة الحديث رقم (٢٢٩٣ ، ٢٢٩٧ ، ٢٢٩٨) ومصنف عبد الرزاق الحديث رقم (١٤٥٥٩ ، ١٤٥٦٠) .
- (٢٥٤) الأم (٩٨/ ٣) ، (٩٩) .
- (٢٥٥) ، (٢٥٦) الأستاذ محمد ثقي العثماني : بحثه السابق ومصادره المشار إليها .
- (٢٥٧) رسالة النقود ص (٦٢/ ٢) .
- (٢٥٨) فقه الزكاة (٢٦٩/ ١) .
- (٢٥٩) في بحثه المقدم إلى المجمع الفقهي الإسلامي بمكة في ٧/ ٢/ ١٤٠٦هـ . ص (٦) .
- (٢٦٠) مقالته في مجلة النور ، العدد ٤٢ ، والعدد ٤٣ .
- (٢٦١) الودع : خرز بيض تخرج من البحر ، تتفاوت في الصغر والكبر . القاموس ، ومختار الصحاح .
- (٢٦٢) النقود للمقريزي ، ط . الكرملی ص (٦٥ - ٦٦) والنقود والمكايل للمناري ط : العراق ص (١٢٧ - ١٢٣) .
- (٢٦٣) الأم (٩٨/ ٣) .
- (٢٦٤) نقله عنه د . محمد صالح : أصول علم الاقتصاد ، ط . النهضة بمصر سنة ١٣٥٢هـ ص (٣١٨) .
- (٢٦٥) نقله عنه ابن خلدون في المقدمة ص (٤٨٣) .
- (٢٦٦) أنظر : المقدمة ص (٤٧٩ - ٤٨٥) .
- (٢٦٧) د . محمد صالح : المرجع السابق ص (٣١٠) .
- (٢٦٨) د . محمد صالح : أصول الاقتصاد ط . سنة ١٩٣٣م ص (٣٠١ - ٣١٠) .
- (٢٦٩) الإشارة للإمام جعفر بن علي الدمشقي ط . القاهرة ١٣١٥ ، ص (٦) .





## تذبذب أسعار النقود الورقية "م"

وأثره على الإلتزامات على ضوء  
قواعد الفقه الإسلامي ..

د . على محيي الدين القرة داغي

تصرف الأجور والرواتب والمكافآت ، إنها  
تدفع مهراً فتستباح بها الفروج شرعاً دون  
أى اعتراض ، وتدفع ثمناً في النفائس  
وغيرها ، وأجرأً للجهد البشرى ودية في  
القتل ، وغير ذلك من الأحكام<sup>(٢٧٠)</sup>

وإذا كان القول السابق لم يعد له مبرر  
لقبوله لما فيه من تفريط فإن القول بأن  
النقود الورقية مثل النقود الذهبية أو الفضية  
في كل الأحكام قول لايجد لنفسه مستنداً  
مقبولاً من نصوص الشريعة الغراء ، ولا  
يدعمه الواقع المعاصر الذي نعائشه ، ولا  
يخفى الغلو والإفراط الذى يصاحبه .

ومن هنا فالعدل دائماً كامن في  
الوسطية التي هي سمة ديننا وشرعنا  
«وكذلك جعلناكم أمة وسطاً»<sup>(٢٧١)</sup>  
وهي القول بنقدية هذه الأوراق المالية ،

الترجيح ، والتكيف الفقهي :

رأينا فيما سبق كيفية ظهور النقود  
الورقية ، وكيف أن الخلاف قد ثار بين  
العلماء عند بداية ظهوره ، حيث لم يعترف  
بها بعضهم ، بل لم يجعلوها نقداً ولا مالاً  
فلم يوجبوا فيها زكاة ولا غيرها من  
الأحكام التي تترتب على النقود الذاتية من  
الذهب والفضة ...

وهذا القول إذا كان في وقته سائغاً  
ومقبولاً للاعتبارات السابقة التي صاحبت  
نشأتها حيث كانت لا تخلو من كونها  
سندات في بداية ظهورها ، كما أن النقد  
الذهبي ، أو الفضي كان سائداً ... فإن  
هذا الرأي لم يعد مقبولاً في عصرنا الحاضر  
بعد أن صارت النقود الورقية هي السائدة  
لأغیر ، وأصبحت هي أساس المعاملات ،  
وإثمان الأشياء ، ورؤوس الأموال ، وبها يتم  
البيع والشراء وسائر المعاملات ، ومنها

وبالتالي وجوب الزكاة فيها باعتبار قيمتها الموازية لنصاب الذهب ، أو الفضة — كما سبق — وكونها صالحة للتمنية والحقوق والالتزامات ، ولكنها مع ذلك لا تؤدي جميع الوظائف التي تؤديها النقود الذاتية ، وبعبارة أخرى إنها نقود ولكنها لا تؤدي جميع وظائف النقود الذاتية ، وإنما تؤدي بعضها ، ولذلك يلاحظ فيها المالية والقيمة ، كما يلاحظ فيها عدم جواز الربا فيها ، وعدم التأجيل إذا بيع بعضها ببعض .

فكما أننا لا نعتبر الريال القطري جنساً شاملاً للريال السعودي أو بالعكس ، بل ننظر عند الصرف إلى قيمة كل واحد منهما ، فكذلك الأمر عندما تحدث فجوة بين ما وقع عليه العقد ، وما يجب أدائه بعد فترة زمنية ، وذلك لأن غطاء النقود الورقية الآن ليس ثابتاً — كما سبق — وإنما هو تابع لدولتها التي تصدر منها ، فإذا كان هذا الغطاء متجدداً متغيراً فلا بد أن تكون النقود التابعة له متغيراً يلاحظ فيها هذه التغيرات ، على عكس النقود الذاتية التي تستمد قوتها الشرائية من ذاتها وكونها تصلح للسلعة حيث إنها معدن نفيس حتى لو بطل التعامل بها نقداً لبقيت قيمتها المالية معدنا وصالحة لكثير من الاستعمالات — كما سبق .

ثم الاعتراف بأن نقودنا اليوم لا تؤدي جميع الوظائف التي كان النقود المعدنيان — الذهب والفضة — يؤديانها لا يتعارض مع القواعد العامة في الاقتصاد الحديث ،

بل يعترف بذلك بوضوح ، ولذلك فمفهوم النقود مرن جداً يشمل أنواعاً كثيرة بعضها لا يؤدي إلا وظيفة واحدة ، يقول الدكتور محمد يحيى : « وهذه الوظائف الأربع للنقود تعتبر متكاملة في المجتمع الذي يسوده نظام اقتصادي مستقر ... فإذا ما عجزت النقود المتعارف عليها عن القيام بإحدى هذه الوظائف فإنها تفقد خاصيتها ... ففي حالة الانهيار المفاجيء لقيمة النقود ، فإنها تفقد ميزتها ، أو وظيفتها كوسيلة للمعاملات الآجلة ، ومن ثم تفقد كذلك وظيفتها كوسيلة الاحتفاظ بالثروة ، أو لاختزان القيمة ... » (٢٧٢)

ويقول الدكتور أحمد عبده : « كذلك يعتبر الكثيرون أن الوظيفتين الأوليين للنقود ( وهما وسيط للتبادل ومقياس للقيم ) وظائف أصلية ، أما الوظيفتان الأخيرتان ( أى مخزن للقيم ومعيار للمدفوعات الآجلة ) فتعدان وظائف مشتقة » (٢٧٣)

ثم إن مفهوم النقود اليوم واسع جداً حيث يشمل النقود السلعية ، والمعدنية ، والمساعدة ، والورقية ، والمصرفية ، وظهرت الآن في أوروبا نقود أخرى مثل نقود البلاستيك ، فكلها نقود مع أن أكثرها لا تؤدي جميع الوظائف التي كانت تؤديها النقود المعدنية (٢٧٤) .

يقول الاستاذ حمدي عبد العظيم : « إن النقود المعدنية ( الذهب والفضة ) لا تستخدم فقط كوسيلة للتبادل ، وإنما تستخدم كذلك كمخزن للقيمة ، وكمعيار للمدفوعات الآجلة ، وذلك

خلافاً لما هو عليه الحال في الاقتصاديات غير الإسلامية التي أدت فيها النتائج السيئة المترتبة على عدم وجود غطاء للعملة ، وما يتبعه من حدوث أزمات مختلفة إلى مجرد الاقتصار على وظيفة واحدة للنقد ، وهي كونها وسيلة للتبادل» (٢٧٥) .

### والخلاصة :

أن الرأي الذي يطعن إليه القلب هو رعاية القيمة في نقودنا الورقية في جميع الحقوق الآجلة المتعلقة بالذمة من قرض ، أو مهر ، أو بيع ، أو إجارة أو غيرها مادام قد حصل غبن فاحش بين قيمة النقد الذي تم عليه الاتفاق وقدرته الشرائية . في الوقتين — أى وقت العقد ، ووقت الوفاء ، وسواء كان المتضرر دائناً أو مدیناً ، والذي نريده هو تحقيق المبدأ الذي أصله القرآن الكريم ، وعبر عنه الرسول ﷺ بقوله : «قيمة عدل لا وكس ولا شطط» (٢٧٨) .

ومن هنا فالنقد الورقية إما نقول : إنها قيمة يلاحظ فيها قيمتها عند الرد والوفاء حينما تكون مؤجلة ، وهذا لا يعنى القول بجواز الربا فيها ، فلا يجوز بيع ريال قطري بريالين مثلاً ، لا حالاً ولا نسيئة ، بل يلاحظ فيها قيمتها يوم قبضها عندما تكون مؤجلة ، هذا تكيف ، ويسعفنا تكيف آخر وهو أن نقول : النقد الورقية مثلية ، ولكنها عند الفرق الشاسع بين حالتي القبض والرد تفقد مثليتها وقد ذكرنا لذلك أمثله تحول فيها المثل إلى القيمي مثل الماء الذي أتلفه

وفي نظري أن نظام النقود اليوم — ولاسيما النقود الورقية — نظام خاص لا يمكن إجراء جميع الأحكام الخاصة بالنقد المعدنية — الذهب والفضة ، حتى ولا الفلوس — عليها — كما ذكرنا — فهو نظام خاص جديد لا بد أن نتعامل معه على ضوء نشأته ، وتطوره وغطائه ، وما جرى عليه ، ومن هنا فما المانع من أن نقره كوسيط للتبادل التجاري ، ولكنه مع ذلك نلاحظ فيه قيمته ، ونربطه إما بالذهب ، أو بسلة السلع — كما نذكر فيما بعد — وبذلك أخذنا بإيجابياته ، وطرحنا سلبياته ، وهذا الحل هو الحل الأمثل في نظري إلى أن يعود نظام النقدين : الذهب والفضة ، أو يصلح نظام النقد الدولي .

فَقَدْ فَقَدَ النقد الورقي الحالي كثيراً من وظائفه الأساسية فلم يعد — مثل السابق — مقياساً للقيم حتى في الغرب الذي نشأ فيه ، ولاغزواً للثروة ، حيث إن الكثيرين يخزنون ثرواتهم بغيره ، أو بالعقارات ونحوها ، ولذلك حينما تظهر بادرة حرب ، أو مشكلة سياسية خطيرة يقدم الناس — ولاسيما في الغرب — على شراء الذهب فترتفع أسعاره (٢٧٦) .

شخص ، أو استقرضه في الصحراء عند عزته وندرته ، فلا يكفيه الرد بالمثل ، وإنما لا بد من قيمته ملاحظاً فيها الوقت والمكان — كما سبق — فكذلك المثلث الذي دخلت فيه الصنعة فجعلته من القيميات كالحلى ونحوه .

ومن هنا فالنقود الورقية يلاحظ فيها القيمة يوم قبضها مادام وجد فرق كبير — أو كما يسميه الفقهاء غبن فاحش — بين الحالتين ، فكما يلاحظ بين ريال قطري وريال سعودي قيمتهما عند الصرف ، فكذلك لا بد من الفرق بين ليرة لبنانية كان غطاؤها قوياً ، وليرة في وقت ضعفها وضعف غطاؤها ، فما دام المقابل قد تغير فما ينبنى عليه ينبغي أن يلاحظ فيه هذا التغير ، وهذا هو في الواقع منطق ظهور النقد الورقي حيث كان بمثابة السند والإثبات في بداية ظهوره ، ثم أصبح يغطيه غطاء من الذهب ، ثم لما ألغى هذا الغطاء أصبح ينظر إليه باعتبار قوته الشرائية ، بل لا يزال ينظر الصندوق المالي العالمي إلى قيمته في مقابل الذهب ، وأن هناك محاولات جادة من قبل اقتصاديين لإعادة ربطه مرة أخرى بالذهب للخروج من هذا المأزق ، كما أن مندوب أمريكا — كما ذكرنا — قد طالب في مؤتمر صندوق النقد الدولي بضرورة ربط الدولار الأمريكي بالذهب ، بأن يعترف المؤتمر بأن الدولار يساوي كذا من الذهب ، فرفضوا ذلك بناءً على أن أمريكا تريد الحصول على هذا المغنم دون أن يقدم الغطاء الحقيقي له .

ومن جانب آخر فعلمائنا الكرام لاحظوا الوزن في الدينار الذهبي المضروب لدولة واحدة ، حيث أجازوا بيع دينار وزنه أكبر بدينار آخر وزنه أقل مع أخذ الزيادة ، وما ذلك إلا لملاحظة القيمة الناتجة من القدر .

ومن هنا فالعملات الورقية إذا بيع بعضها ببعض نقداً فإذا كانا من جنس واحد مثل الريال القطري فلا تجوز الزيادة لأنها تكون بلا مقابل ، وإذا كانا من جنسين مختلفين مثل الريال القطري والريال السعودي — مثلاً — فيجوز الزيادة بالاتفاق ، وما ذلك إلا لملاحظة قيمة كل واحد منهما ، أما إذا كان على الإنسان دين بعملة ورقية سواء كان هذا الدين كان بسبب القرض ، أو البيع ، أو الإجارة ، أو المهر ، أو الضمان أو أى سبب آخر فحينئذ ننظر إلى قيمة هذا النقد باعتبار الزمنين — أما زمن تنشأة الدين وزمن الرد — مع ملاحظة مكان الدين ، فإذا وجد فرق شاسع فلا بد من رعايته وإلا فلا داعي ضماناً للاستقرار ، ورعاية للعدالة ، وتوازناً بينهما . وهذا الحكم لا يقتصر على القرض بل يشمل جميع الحقوق والالتزامات الآجلة ، يقول العاصمي : « وكثير من الأصحاب تابعوا الشيخ تقي الدين في إلحاق سائر الديون بالقرض ، وأما رخص السعر فكلام الشيخ صريح في أنه يوجب رد القيمة ، وهو الأقوى » (٢٧٩) .

فعلى ضوء هذا فالتساوي والتماثل ،

والتفاضل والتعامل والزكاة باعتبار قيمة النقود ، إذن فما دام سعر الريال — مثلاً — في وقت واحد ومكان واحد لا يتصور فيه الزيادة فلا تحتاج إلى رعاية القيمة ، وكذلك في وقتين لم تتغير فيهما قيمته بشكل يؤدي إلى الغبن الفاحش فعلاً لا تصوراً وتخمينا .

وحتى تكون أبعاد هذا الرأي الذي نختاره واضحة المعالم فلا بد أن نذكر التأصل الفقهي له ، والمعيار الذي نعتمد عليه عند التقويم ، ومتى نلجأ إليه ؟ وزمن التقويم ومكانه ، وما يدور في هذا الفلك من حلول ممكنة .

### التأصيل الفقهي للمسألة :

لا شك أن مسألة النقود الورقية لم تكن موجودة في عصر النبي ﷺ ولا في عصر الصحابة والتابعين ، بل ولا في عصر الفقهاء المجتهدين ، وإنما ظهرت — كما سبق — في حدود القرنين الأخيرين ، ومن هنا فلا أمل ولا طمع لنا في أن نحصل على نص خاص يعالج هذه المسألة بخصوصها ، ولكن لما كان الإسلام ديناً خالداً تضمن من المبادئ الكلية والقواعد العامة ما يمكن استنباط حكم كل قضية مهما كانت جديدة على ضوئها ، إذن فالقضية قضية المبادئ والمقاصد العامة للشرعة وليست قضية حادثة واقعة نص عليها ، ومن هنا نذكر بعض المبادئ العامة التي تدرج تحتها هذه المسألة ، ثم نخرج إلى بعض

جزئيات ذكرها الفقهاء يمكن الاستفادة منها لتوضيح أبعاد الحل المقترح باذن الله تعالى .

أولاً : المبادئ العامة القاضية بشكل قاطع على تحقيق العدالة ، والمصلحة الحقيقية للإنسان ، ورفع الظلم والمفسدة عنه ، فيقول الله تعالى بخصوص الربا : ﴿وإن تبم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون﴾<sup>(٢٨٠)</sup> وقد ذكر

المفسرون أن بنى غيرة كان لهم ربا على بنى الغيرة فطلبوه منهم فقال بنو الغيرة : لانعطي شيئاً ، فإن الربا قد وضع ، ورفعوا أمرهم إلى عتاب بن أسيد بمكة ، فكتب به إلى رسول الله ﷺ فنزلت هذه الآية ، حيث أمرتهم وغيرهم أن يرجعوا رؤوس الأموال إلى أصحابها بدون نقص ولا شطط<sup>(٢٨١)</sup> . فإذا كان هذا هو عدل الإسلام مع المرايين فكيف يقبل أن يتضرر المقرض ويغبن هذا الغبن الفاحش . وإذا كان الإسلام قد دعا إلى الإحسان بالدائن وقال ﷺ : «خير الناس أحسنهم قضاء»<sup>(٢٨٢)</sup> فكيف يقبل أن يقع عليه ضرر وظلم ؟

إن الإسلام هو دين العدالة ودين العرفان بالجميل ، والإحسان ، وهو قد دعا إلى رد الإحسان بالإحسان ، بل الرد بالأحسن ﴿إذا حيمم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها﴾<sup>(٢٨٣)</sup> وضرب الرسول ﷺ القدوة الصالحة والأسوة التي يحتذى بها في رد القرض بالأحسن حيث استقرض جملأ وردّ جملأ أحسن منه سنأ وقال : «خياركم أحسنكم قضاء»<sup>(٢٨٤)</sup> فكيف

يقبل أن يدفع شخص دم قلبه ونحويشة عمرة وخلاصة جهده وكده في زمن من الأزمان ، ثم ترجع إليه نقوده بعد هذه الفترة التي احتسب فيها أجره إلى الله تعالى وقد فقدت قيمتها الشرائية ، وعادت إليه وهي لا يشتري بها شيء يذكر بعد أن كانت تشتري بها أغلى الأشياء ، فقد حدث أن أحد الفلاحين جاء إليه شخص يطلب منه مبلغاً من المال ، فلم يجده عنده ، فباع من دماثة خلقه بقرته بخمسين جنيها وسلمها إليه ، ومضت الأيام حتى أصبح المدين موسراً فرجع بخمسين جنيهاً إلى دائته ، فوقف الفلاح ينظر إلى هذا المبلغ الزهيد الآن : ماذا يفعل به فنطق من فطرته قائلاً : يا أخى لا أريد هذا المبلغ ، وإنما أريد أن أنشتري لي بقره مثل بقره ، فتخاصما ولجئاً إلى عالم المنطقة فأفتى بوجوب رد المثل ! فهل خمسون جنيهاً الآن مثل لخمسين جنيهاً قبل عشرين سنة ؟ أين المثلية ؟ وعلى أى معيار ؟

ذكرنا في السابق عند كلامنا عن المثلية والقيمية أن هذه القاعدة العظيمة ما وضعها الفقهاء إلا لتحقيق العدالة ، والوصول إلى التعادل والمساواة بين الحقوق المطلوبة والمدفوعة فهل يحقق العدالة القول بمثلية النقود الورقية في الحقوق والالتزامات الآجلة ؟

نرى القرآن الكريم والسنة المشرفة يركزان بشكل منقطع النظر على الميزان المستقيم والعدالة ، فقال تعالى : ﴿ الرحمن علم القرآن خلق الإنسان ... والسماء

رفعها ووضع الميزان ألا تطفوا في الميزان وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ﴾<sup>(٢٨٥)</sup> فكأن الحكمة من نزول القرآن هو إقامة الوزن بالقسط وعدم الهوادة والتساهل في الميزان ، ولذلك نرى قد كرر الوزن والميزان في هذه الآيات القليلة أربع مرات ، بل قد تكررت ألفاظ العدل ، والقسط والميزان ومشتقاتها في القرآن الكريم ستاً وسبعين مرة ، بل أشار القرآن الكريم إلى أن قيام الكون كله يكون بالعدل فقال تعالى : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط ﴾<sup>(٢٨٦)</sup> قال الماوردي : « معناه أن قيام ما خلق وقضى بالعدل ، أى ثباته » .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية « إن الربا إنما حرم لما فيه من أخذ الفضل وذلك ظلم يضر المعطي فحرم لما فيه من الضرر »<sup>(٢٨٧)</sup> وقال أيضاً : « والأصل في العقود جميعها هو العدل فإنه بعثت به الرسل ، وأنزلت الكتب »<sup>(٢٨٨)</sup> .

ومن المبادئ العامة في هذا الميدان قول النبي ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار »<sup>(٢٨٩)</sup> الذى أصبح قاعدة فقهية نالت القبول عند جميع الفقهاء ، بل جعله الشاطبي من القطعيات التي تراحمت عليها أدلة الشرع من الكتاب والسنة<sup>(٢٩٠)</sup> ، مثل قوله تعالى : ﴿ ولا تمسكوهن ضرراً لتعتدوا ﴾<sup>(٢٩١)</sup> وقوله تعالى : ﴿ ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ﴾<sup>(٢٩٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ ولا تضار والدة بولدها ﴾<sup>(٢٩٣)</sup>

مستغنية عن كلياتها ، فمن أخذ بنص مثلاً في جزئٍ معرضاً عن كليته فقد أخطأ وكما أن من أخذ بالجزئِ معرضاً عن كليته فهو مخطئ ، كذلك من أخذ بالكلِ معرضاً عن جزئيه <sup>(٢٩٦)</sup> .

فعلى ضوء ذلك فالقول بمثلية النقود الورقية واعتبارها مثل الذهب والفضة في جميع الأحكام ، أو حتى في أكثرها مادام يترتب عليه هذه المظالم لأصحاب الحقوق ، وهضم لحقوقهم لا يتفق مع هذه المبادئ العامة القاضية برعاية العدل وعدم الظلم ، ودفع الضرر والضرار ، ولا سيما أن النقود الورقية لم يرد فيها نص خاص في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ إذن فينبغي أن تُطبق عليها القواعد العامة والمبادئ التي تحقق العدالة .

ثانياً : بعض مسائل فقهية سابقة يمكن أن تكون لنا أرضية صالحة للقياس عليها مثل القضايا التي ذكرها فقهاؤنا السابقون بخصوص الفلوس ، والدراهم والدنانير المغشوشة حيث كانت تقدر قيمتها حسب نسبة التعادل بينها وبين الذهب ، أو الفضة ، أو على أساس رواجها في السوق ، وأن القيمة ملاحظ فيها عند إلغائها ، أو رخصها ، أو غلائها عند بعض الفقهاء ، كما نجد أصولاً صالحة في هذه المسألة بخصوص ما ذكرناه في القيمي والمثلي على ضوء ما يأتي :

١ — الرد في القيمي يكون بالقيمة عند جمهور من قال بفرض القيمي من الفقهاء — كما سبق — وعلى ضوء المعايير التي

إلى غير ذلك من الآيات التي منعت الضرر إطلاقاً حتى بين الوالد وولده ، وأما السنة فقد أكدت هذا الجانب بما لا يمكن ذكره في هذا المجال منها أن الرسول ﷺ أمر أحد الصحابة أن يقطع شجرة شخص لأنها كانت تضره ، وعلى ذلك بالضرر حيث روى أبو داود بسنده أن سمرة بن جندب كانت له شجرة نخل في حائط — أى بستان — رجل من الأنصار معه أهله ، فكان سمرة يدخل إلى نخله فيتأذى به الأنصاري ويشق عليه ، فطلب إليه أن يبيعه ، فأبى ، فطلب إليه أن ينقله ، فأبى ، فأبى النبي ﷺ فذكر له ، فطلب إليه النبي ﷺ أن يبيعه فأبى ، فطلب إليه أن ينقله ، فأبى ، قال : فهبه له ولك كذا وكذا ... ، فأبى ، فقال : « أنت مضار » فقال ﷺ للأنصاري : « اذهب فاقطع نخله » <sup>(٢٩٧)</sup> وقال ﷺ أيضاً : « من ضار أضر الله به ، ومن شاق شاق الله عليه » <sup>(٢٩٨)</sup> .

ومن هذا المنطلق فلا يمكن أن تكون الجزئيات مخالفة للقواعد العامة الشرعية ، ولا التطبيقات مناقضة للأصول العامة المقررة ، يقرر القرافي أن الكليات المقررة في الشريعة هي أصولها وأن الجزئيات مستمدة من هذه الأصول الكلية شأن الجزئيات مع كلياتها في كل نوع من أنواع الموجودات ، فمن الواجب اعتبار تلك الجزئيات بهذه الكليات عند إجراء الأدلة الخاصة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ؛ إذ محال أن تكون الجزئيات



ذكرناها وجدنا أن إدخال النقود الورقية في المثل ليس من السهل قبوله — كما سبق —

فإذا لم تدخل النقود الورقية في المثل فهي من القيميات فيكون الرد فيها في الحقوق والالتزامات الآجلة بالقيمة ، وحينئذ لا يكون هناك أى إشكال في رعاية القيمة وقد ذهب وجه للشافعية وغيرهم إلى اعتبار النقود المغشوشة والفلوس من القيميات

٢ — رعاية القيمة عند رخص الفلوس والدرهم المغشوشة . لاخلاف بين الفقهاء عند إعواز المثل يرجع إلى قيمته ، غير أنهم اختلفوا في الفلوس والنقود المغشوشة هل يجب الرد فيها بالمثل أو بالقيمة عند غلائها ، أو رخصها ، أو كسادها ، أو انقطاعها ؟<sup>(٢١٧)</sup>

هذا ما ثار منه الفقهاء :

أ : اتجاه يعتد بالمثلية .

فذهب جماعة منهم المالكية — في المشهور — والشافعية والحنابلة وأبو حنيفة إلى رعاية المثلية في هذه الصور على التفصيل الآتي : يقول خليل : « وإن بطلت فلوس فالمثل وإن عدمت فالقيمة وقت اجتماع الاستحقاق والعدم » وعلق عليه الخرشي بقوله : « يعنى أن الشخص إذا ترتب له على آخر فلوس ، أو نقد من قرض ، أو غيره ، ثم قطع التعامل بها ، أو تغيرت من حالة إلى أخرى فإن كانت باقية فالواجب على من ترتبت عليه المثل في ذمته قبل قطع التعامل بها ، أو التغير على المشهور ، وإن عدمت فالواجب عليه

قيمتها مما تجدد ، وظهر ... »<sup>(٢١٩)</sup> فعلى ضوء ذلك إن هذه المسألة ليست خاصة بالفلوس وإنما هي تضم جميع النقود في جميع العقود الآجلة ، وقد جاء في المعيار المغرب : تحت عنوان : « ما الحكم فيمن أقرض غيره مالا من سكة ألغى التعامل بها ؟ سئل ابن الحاج عمن عليه دراهم فقطعت تلك السكة ؟ »

أجاب : أخبرني بعض أصحابنا أن أبا جابر فقيه إشبيلية قال : نزلت هذه المسألة بقرطبة أيام نظري فيها في الأحكام ، ومحمد بن عتاب حى ومن معه من الفقهاء فانقطعت سكة ابن مهور بدخول ابن عباد سكة أخرى ، أفنى الفقهاء أنه ليس لصاحب الدين إلا السكة القديمة ، وافتنى ابن عتاب بأن يرجع في ذلك من قيمة السكة المقطوعة من الذهب ... »<sup>(٢٢٠)</sup>

وقد نص الشافعي على أن : « من سلف فلوسا ، أو دراهم ، أو باع بها ثم أبطلها السلطان فليس له إلا مثل فلوسه ، أو دراهمه التي أسلف ، أو باع بها »<sup>(٢٢١)</sup> ويقول النووي : « ويرد المثل في المثل » ثم يعلق عليه شارحه ابن حجر بقوله : « ولو نقداً أبطله السلطان ، لأنه أقرب إلى حقه » ثم يزيد الممشي في التعليق : « فشمل ذلك ما عمت به البلوى في زمننا في الديار المصرية من إقراض الفلوس الجدد ، ثم إبطالها ، وإخراج غيرها وإن لم تكن نقداً »<sup>(٢٢٢)</sup> ونص الحنابلة أيضا على أن القرض إذا كان فلوساً ، أو مكسرة فحرمها السلطان ، وتركت المعاملة بها

كان للمقرض قيمتها ، ولم يلزمه قبولها سواء كانت قائمة في يده ، أو استهلكها لأنها تعيب في ملكه ، نص عليه أحمد في الدراهم المكسرة ، أما الغلاء والرخص فلا يؤثران في المثل ، والمسألة تعم جميع العقود الواردة على الذمة<sup>(٣٠٢)</sup> .

وذهب أبو حنيفة أيضاً إلى وجوب المثل في جميع الحالات ، بالنسبة للقرض ، أما البيع فيبطل إذا كسد الثمن قبل القبض ، أو انقطع ، وعند الصاحبين لا يبطل البيع ، بل يلاحظ القيمة ، أما في القرض فيرى محمد وجوب المثل عند تغير القيمة ، ووجوب القيمة في حالتي الكساد والانقطاع ، وأما أبو يوسف فيرى اعتبار القيمة في الحالات الثلاث<sup>(٣٠٣)</sup> .

#### ب - اتجاه يعبر القيمة :

وذهب جماعة — منهم أبو يوسف ، ومحمد في بعض الأحوال ، وبعض فقهاء المالكية ، ووجه للشافعية ، وبعض الحنابلة — إلى اعتبار القيمة على التفصيل الآتي :

يقول ابن عابدين : « قال في الولوالجية...: رجل اشترى ثوباً بدراهم نقد البلدة فلم ينقدها حتى تغيرت فهذا على وجهين إن كانت تلك الدراهم لاتزوج اليوم في السوق أصلاً فسد البيع ، لأنه هلك الثمن وإن كانت تزوج لكن انتقص قيمتها لا يفسد ، لأنه لم يهلك ، وليس له إلا ذلك ، وإن انقطع بحيث لا يقدر عليها فعليه قيمتها ... » ثم قال : « يجب رد مثله . هذا كله قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : يجب عليه قيمة النقد الذي وقع عليه العقد

من النقد الآخر يوم التعامل ، وقال محمد : يجب آخر ما انقطع من أيدي الناس ، قال القاضي : الفتوى في المهر والقرض على قول أبي يوسف ، وفيما سوى ذلك على قول أبي حنيفة . انتهى » قال التمرتاشي : اعلم أنه إذا اشترى بالدراهم التي غلب غشها ، أو بالفلوس وكان كل منهما نافقاً حتى جاز البيع لقيام الاصطلاح على الثمنية ، ولعدم الحاجة إلى الإشارة لالتحاقها بالثمن ولم يسلمها المشتري للبائع ثم كسدت بطل البيع ، والانقطاع عن أيدي الناس كالكساد ، وحكم الدراهم كذلك فإذا اشترى بالدراهم ، ثم كسدت ، أو انقطعت بطل البيع ، ويجب على المشتري رد المبيع إن كان قائماً ومثله إن كان هالكا وكان مثلياً ، وإلا فقيمته ، وإن لم يكن مقبوضاً فلا حكم لهذا البيع أصلاً ، وهذا عند الامام الأعظم ، وقالوا : لا يبطل البيع ، لأن المتعذر إنما هو التسليم بعد الكساد ، وذلك لا يوجب الفساد ، لاحتمال الزوال بالرواج كما لو اشترى شيئاً بالرطبة ، ثم انقطع ، وإذا لم يبطل وتعذر تسليمه وجبت قيمته ، لكن عند أبي يوسف يوم البيع ، وعند محمد يوم الكساد ، وهو آخر ما تعامل الناس بها ، وفي الذخيرة الفتوى على قول أبي يوسف ، وفي المحيط والتممة والحقائق بقول محمد يفتى رفقا بالناس ، ولأبي حنيفة أن الثمنية بالاصطلاح فيبطل لزوال الموجب فيبقى البيع بلا ثمن ، والعقد إنما يتناول عينها بصفة الثمنية ، وقد انعدمت ،

بخلاف انقطاع الرطب فإنه يعود غالباً في العام القابل ، بخلاف النحاس ، فإنه بالكساد رجع إلى أصله ، وكان الغالب عدم العود ...» (٣٠٤) أما إذا يكن كساد بل كانت تروج في بعض البلاد دون بعض ، وكان التعاقد في البلد الذي ذهب رواج النقد المعقود عليه فيه فحينئذ لا يبطل العقد بل يتخير البائع — أو نحوه — إن شاء أخذ قيمته ، وإن شاء أخذ مثل النقد الذي وقع عليه العقد ، وأما إذا انقطع النقد بحيث لم يبق في السوق فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع ، أما إذا غلت الدراهم ، أو الفلوس أو رخصت قبل القبض لا يبطل العقد ولكن له ما وقع عليه العقد عند أي حنيفة ، وله قيمتها عند أي يوسف من الدراهم يوم البيع والقبض قال العلامة الغزى : وعليه الفتوى . وهكذا في الذخيرة والخلاصة ... فيجب أن يعول عليه افتاء وقضاء ، ثم قال : « وقد تتبعت كثيراً من المعتبرات من كتب مشايخنا المعتمدة فلم أر من جعل الفتوى على قول أبي حنيفة ... بل جعلوا الفتوى على قول أبي يوسف في كثير من المعتبرات فليكن المعول عليه » (٣٠٥) ثم علق عليه ابن عابدين بأن الظاهر من كلامهم أن جميع ما مر إنما هو في الفلوس والدراهم التي غلب غشها ... (٣٠٦) غير أنه ذكر أن بعض الأحناف عموماً الحكم في المغشوشة وغيرها (٣٠٧) ثم ذكر ابن عابدين مسألة مما وقعت في عصره ، رجح القول فيها بناءً على العدالة لا على الشكل والتقليد ، فقال : « ثم اعلم أنه تعدد في زماننا ورود

الأمر السلطاني بتغيير سعر بعض النقود الرائجة بالنقص ، واختلف الإفتاء فيه ،

والذى استقر عليه الحال الآن دفع النوع الذى وقع عليه العقد لو كان معنا كما لو اشترى بمائة ريال افرنجى ، أو مائة ذهب عتيق ، أو دفع أى نوع كان بالقيمة التي كانت وقت العقد إذا لم يعين المتبايعان نوعاً والخيار فيه للدافع كما كان الخيار له وقت العقد ، ولكن الأول ظاهر سواء كان بيعاً ، أو قرضاً بناءً على ما قدمناه ، وأما الثاني فقد حصل بسببه ضرر ظاهر للبايعين ، فإن ماورد الأمر برخصه متفاوت ، فبعض الأنواع جعله أرخص من بعض فيختار المشتري ما هو أكثر رخصاً وأضر للبائع فيدفعه له ، بل تارة يدفع له ما هو أقل رخصاً على حساب ما هو أكثر رخصاً ، فقد ينقص نوع من النقود قرشاً ونوع آخر قرشين فلا يدفع إلا ما نقص قرشين ، وإذا دفع ما نقص قرشاً للبائع يحسب عليه قرشاً آخر نظراً إلى نقص النوع الآخر ، وهذا مما لاشك في جوازه . ثم قال : « وقد كنت تكلمت مع شيخى ... فجزم بعدم تخيير المشتري في مثل هذا لما علمت من الضرر ، وأنه يفتى بالصلح حيث كان المتعاقدان مطلقى التصرف بصح اصطلاحهما بحيث لا يكون الضرر على شخص واحد » ثم علل : كيف أن القضية تدور مع علتها فقال : « فإنه وإن كان الخيار للمشتري في دفع ما شاء وقت العقد وإن امتنع البائع لكنه إنما ساغ ذلك لعدم تفاوت الأنواع ، فإذا امتنع

أبو محمد بن دحوق ( رحمه الله ) يفتي بالقيمة يوم القرض ، ويقول : إنما أعطائها على العوض ، فله العوض ... »<sup>(٣٠٩)</sup> وقيد الرهوتي رد المثل بالمثل بما إذا لم يكن تغيراً لسعر كبيراً فقال : « وينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم يكثر جداً حتى يصير القابض لها كلقابض لما لا كبير منفعة فيه ، لوجود العلة التي علل بها المخالف ، حيث إن الدائن قد دفع شيئاً منتفعاً به لأخذ منتفع به ، فلا يظلم بإعطائه ما لا ينفع به »<sup>(٣١٠)</sup> .

وقد اعتنى المالكية في باب الزكاة عناية كبيرة بالقيمة حيث ذهبوا إلى أن عشرين ديناراً من الذهب تجب فيها الزكاة حتى ولو كان فيها نقص من حيث الوزن مادامت مثل الكاملة في الرواج وعلل ذلك الدسوقي بقوله : « لا يخفى أن القيمة تابعة للجودة والرداءة ، فالالتفاف لأحدهما التفاف إلى الآخر »<sup>(٣١١)</sup> خلافاً للشافعية وغيرهم في اعتبارهم الوزن<sup>(٣١٢)</sup> .

ثم إن القاعدة العامة لدى الشافعية هي أن المثل إذا عدم ، أو عَزَّ فلم يحصل إلا بزيادة لا يجب تحصيله كما صححه النووي ، بل يرجع إلى قيمته ،<sup>(٣١٣)</sup> وقد فصل السيوطي في رسالته عن الفلوس وتغيراتها<sup>(٣١٤)</sup> هذه المسألة ، كما ذكر وجهاً للشافعية يقضي بأن الفلوس ، والدرهم والدنانير المغشوشة من المتقومات ، فعلى هذا يكون الرد فيها بالقيمة .

والخاتمة — كما ذكرنا — يقولون

البائع عما أراده المشتري يظهر تعنته ، أما في هذه الصورة فلا ، لأنه ظهر أنه يتمتع عن قصد إضراره ... ، فعدم النظر له بالكلية مخالف لما أمر به من اختيار الأنفع له فالصلح حينئذ أحوط ، خصوصاً والمسألة غير منصوص عليها بخصوصها ... ، فينبغي أن ينظر في تلك النقود التي رخصت ويدفع من أوسطها نقصاً ، لا الأقل ، ولا الأكثر كي لا يتناهى الضرر على البائع ، أو على المشتري »<sup>(٣١٥)</sup> .

وهذا مانحن نؤكد عليه هنا وهو أنه مادامت النقود الورقية غير منصوص عليها إذن فلا بد من رعاية ما يحقق العدالة ويرفع الحيف والضرر والضرار دون النظر إلى الشكل .

وفي المذهب المالكي نجد القاضي ابن عتاب ، وابن دحون وغيرهما يقولون بالقيمة في بعض المسائل ، حيث جاء في المعيار المعرب : « سئل ابن الحاج عمن عليه دراهم فقطعت تلك السكة ؟ أجاب : أخبرني بعض أصحابنا أن أبا جابر فقيه إشبيلية قال : نزلت هذه المسألة بقرطبة أيام نظري فيها في الأحكام ، ومحمد بن عتاب حى ومن معه من الفقهاء ، فانقطعت سكة ابن مهور بدخول ابن عباد سكة أخرى ... وأفنى ابن عتاب بأن يرجع في ذلك من قيمة السكة المقطوعة من الذهب ، ويأخذ صاحب الدين القيمة من الذهب . قال : وأرسل إلّى ابن عتاب فهضت إليه فذكر المسألة ، وقال لي والصواب فيها فتوى فاحكم بها ... وكان

بوجوب القيمة في حالة إلغاء السلطان  
الفلوس ، أو الدراهم المكسرة<sup>(٣١٥)</sup> ولكن  
هل تجب القيمة عند الغلاء أو الرخص ؟  
المنصوص عن أحمد وأصحابه هو عدم  
اعتبارها ، وقد بين ابن قدامة السبب في  
هذه التفرقة بين الحالتين فقال معللاً  
وجوب القيمة في حالة الكساد دون حالة  
تغير القيمة : «إن تحريم السلطان لها منع  
إنفاقها وأبطل ماليتها . فأشبه كسرها ، أو  
تلف أجزائها ، وأما رخص السعر فلا يمنع  
ردها سواء كان كثيراً ... أو قليلاً ، لأنه لم  
يحدث فيها شيء إنما تغير السعر ، فأشبه  
الحنطة إذا رخصت ، أو غلت»<sup>(٣١٦)</sup> .

ولو دققنا النظر في هذا التعليل لوجدناه  
قائماً على أمرين :

الأمر الأول : الاعتماد على أن الكساد  
عيب ، ولكن الرخص الفاحش ليس  
بعب ، مع أن ابن قدامة نفسه حينما عرف  
بالعيوب قال : هي النقائص الموجبة لنقص  
المالية ، ثم ذكر عدة تطبيقات في إثبات  
الخيار فيها قائلاً : «ولنا أن ذلك ينقص  
قيمه وماليته»<sup>(٣١٧)</sup> وقال أيضاً في عدم  
الخيار في مسألة : «ولنا أنه لا ينقص  
عينها ، ولا قيمتها ...»<sup>(٣١٨)</sup> .

فعلى ضوء ذلك كان الأجدى رعاية  
القيمة أيضاً في النقود الاصطلاحية لأن  
القيمة عنصر أساسي في العيوب كما رأينا .

الأمر الثاني : الاعتماد على القياس على  
الحنطة إذا رخصت . ويمكننا أن نقول إن  
قياس النقود المغشوشة والفلوس على الحنطة  
قياس مع الفارق ، لأن الحنطة ذات قيمة

ذاتية لا تختلف باختلاف قيمتها ، في حين  
أن النقود الاصطلاحية قيمتها في رواجها  
وقيمتها ، حتى لو سلمنا هذا القياس في  
النقود التي ذكروها ، فالتسليم بقياس  
نقودنا الورقية على مذكروه لا يمكن قبوله  
بسهولة .

ولذلك جعل شيخ الإسلام ابن تيمية  
— كما نقل عنه صاحب الدرر  
السنية —<sup>(٣١٩)</sup> اختلاف الأسعار مانعاً من  
التماثل ، وقاس مسألة تغير القيمة على  
كسادها ، بناء على أن كون الكساد عيباً  
يكن في كونه نقصاً في القيمة ، لأنه ليس  
عيباً في ذات النقد من حيث النقص في  
عينه ، حيث إن القدر لم يتغير ، وإنما هو  
باعتبار أن الكساد يترتب عليه نقصان في  
القيمة لا غير ، ثم عقب صاحب الدرر على  
ذلك بقوله : «إن كثيراً من الأصحاب  
تابعوا الشيخ تقي — أى ابن تيمية — في  
إلحاق سائر الديون بالقرض ، وأما رخص  
السعر فكلام الشيخ صريح في أنه يوجب  
رد القيمة أيضاً وهو الأقوى»<sup>(٣٢٠)</sup> .

وهذا الرأي الذى اختاره شيخ الإسلام  
ابن تيمية جدير بالقبول وحرى بالترجيح ،  
وهو يسعفنا في الموضوع الذى نحن بصدد  
بحثه ، وهو رعاية القيمة .

فعلى ضوء هذا الرأي ، والآراء التي  
سبقتها لأبى يوسف وبعض علماء المالكية  
نكون قد وجدنا أرضية ثابتة ومنطلقاً  
للرأى الذى نرجحه وهو اعتبار القيمة في  
نقودنا الورقية .

الوقتین : وقت القبض ، ووقت إرادة الرد ، ولنا لمعرفة ذلك معياران :

**المعيار الأول :** الاعتماد على السلع الأساسية مثل الخنطة والشعير واللحم والأرز ، بحيث نقوم المبلغ المطلوب من النقود الورقية عند إنشاء العقد : كم كان يشتري به من هذه السلع الأساسية ، ثم نأتي عند الرد أو الوفاء فالالتزام إلى القدر الذى يشتري به الآن من هذه السلع ، فحينئذ يتضح الفرق ، وهذا مايسمى بسلة السلع والبضائع ، وهى معتبرة في كثير من دول الغربية يعرفون من خلالها التضخم ونسبته ، ويعالجون على ضوءها آثار التضخم ولا سيما في الرواتب والأجور .

ويشهد على هذا الاعتبار أن الرسول ﷺ جعل دية الإنسان — وهو أغلى ما في الوجود — الإبل مع وجود النقدين — الدراهم والدنانير — في عصره .

ويقال : إن السبب في ذلك هو أن الإبل كانت السلعة الغالبة لدى العرب .

وذلك لأن الرسول ﷺ قوماها عليهم بالذهب أو الفضة ، كما ذكر العلماء أن الإبل قد عزت عندهم ، ومع ذلك لم يجعل الذهب ، أو الفضة أصلاً في الدية ، ومن هنا زاد ما حسب قيمة الإبل ، فقد روى أبو داود وغيره بسندهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار ، وثمانية آلاف درهم ... فكان ذلك حتى استخلف عمر فقام خطيباً

**ثالثاً :** رجوع الفقهاء في كثير من الأمور المثلية إلى القيمة حيناً لا يحقق المثل العدالة ، كما في حالة اقتراض الماء عند ندرته ، وفي حالة الحلّى المصوغ من الذهب ولكن داخلته الصنعة ... وغير ذلك مما ذكرناه عند كلامنا على المثلى والقيمية .

**رابعا :** وحتى نختم هذا بختام المسك نرى أن النبي ﷺ أشار إلى أهمية القيمة ، حيث قال : « من أعتق عبداً بين اثنين فإن كان موسراً قوم عليه ، ثم يعتق » وفي رواية صحيحة أخرى : « من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل ، فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق منه ماعق » ، وفي رواية لمسلم « في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط » (٣٢١) يقول العلامة ابن القيم : « ومعلوم أن المماثلة مطلوبة بحسب الإمكان » ثم نقل عن جمهور العلماء قولهم : « الدليل على اعتبار القيمة في إتلاف الحيوان دون المثل : أن النبي ﷺ ضمن معتق الشقص إذا كان موسراً بقيمته ، ولم يضممه نصيب شريكه بمثله فدل على أن الأصل هو القيمة في غير المكيل والموزون » (٣٢٢) .

### على أى معيار نعتمد في التقويم ؟

سبق أن ذكرنا أننا لا نلجأ إلى القيمة إلا عند وجود الغبن الفاحش ، وفي حالة رجوعنا إلى القيمة لا بد أن نضع موازين دقيقة ومعايير معقولة للتقويم ، حتى يتبين لنا الفرق بين قيمته العملة الورقية في

فقال : « ألا إن الإبل قد غلت » قال :  
ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار ،  
وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً<sup>(٣٢٣)</sup> .  
قال الخطابي : « وإنما قومها رسول الله  
ﷺ على أهل القرى لعزة الإبل عندهم  
فبلغت القيمة في زمانه من الذهب ثمانى  
مائة ، ومن الورق ثمانية آلاف درهم  
فجرى الأمر كذلك إلى أن كان عمر ،  
وعزت الإبل في زمانه ، فبلغ بقيمتها من  
الذهب ألف دينار ، ومن الورق اثنا عشر  
ألفاً »<sup>(٣٢٤)</sup>

والواقع أن هناك روايات أخرى تدل  
على أن قيمة الإبل حتى في زمن النبي ﷺ  
لم تكن مستقرة استقراراً تاماً ، وإنما كانت  
تابعة لغلاء الإبل ورخصها ، فقد روى أبو  
داود ، والنسائي والترمذي بسندهم « أن  
رجلاً من بنى عدى قتل فجعل النبي ﷺ  
ديته اثني عشر ألفاً »<sup>(٣٢٥)</sup> . كما روى  
الدارمي أن الرسول ﷺ فرض على أهل  
الذهب ألف دينار<sup>(٣٢٦)</sup> وروى النسائي :  
« وكان رسول الله ﷺ يقومها على أهل  
الإبل إذا غلت رفع قيمتها ، وإذا هانت  
نقص من قيمتها على نحو الزمان ما كان فبلغ  
قيمتها على عهد رسول الله ﷺ مابين  
الأربعمائة دينار إلى ثمانمائة دينار ، أو عدلها  
من الورق »<sup>(٣٢٧)</sup> وروى البخاري بسنده  
في قصة شراء النبي ﷺ ناقة جابر قال ابن  
جرير عن عطاء وغيره عن جابر : « أخذته  
بأربعة دنانير » ، وهذا يكون أوقية على  
حساب الدينار بعشرة دراهم<sup>(٣٢٨)</sup> .

كل ما ذكرناه يدل بوضوح على أهمية  
اعتبار السلع الأساسية وجعلها معياراً

يرجع إليها عند التقويم ، ومن هذا المنطلق  
يمكن أن نضع سلة لهذه السلع ونقيس من  
خلالها قيمة النقود — كما ذكرنا — ولذلك  
نرى الأستاذ القرضاوي يثير تساؤلاً حول  
ما إذا هبطت قيمة الذهب أيضاً : فهل من  
سبيل إلى وضع معيار ثابت للغنى  
الشرعي ؟ فيقول : « وهنا قد نجد من  
يتجه إلى تقدير نصاب النقود بالأنصبة  
الأخرى الثابتة بالنص » ثم ذكر عدة  
خيارات داخل السلع الأساسية مثل  
الإبل ، والغنم ، والزروع والثمار ، ثم رجح  
كون الإبل والغنم المعيار الثابت حيث إن  
لهما قيمة ذاتية لا ينازع فيها أحد<sup>(٣٢٩)</sup> .

**المعيار الثاني :** الاعتماد على الذهب  
واعتباره في حالة نشأة العقد الموجب  
للنقود الورقية ، وفي حالة القيام بالرد ،  
وأداء هذا الالتزام ، بحيث ننظر إلى المبلغ  
المذكور في العقد كم كان يشتري به من  
الذهب ، فعند هبوط سعر النقد الورقي  
الحاد ، أو ارتفاعه يلاحظ في الرد — وفي  
جميع الحقوق والالتزامات — قوته الشرائية  
بالنسبة للذهب ، فمثلاً لو كان المبلغ المتفق  
عليه كان عشرة آلاف ريال ويشترى به  
عشرون غراماً من الذهب فالواجب عند  
الرد والوفاء بالالتزام المبلغ الذي يشتري به  
هذا القدر من الذهب ، وذلك لأن الذهب  
في الغالب قيمته أكثر ثباتاً واستقراراً ، وأنه  
لم يصبه التذبذب والاضطراب مثل  
ما أصاب غيره حتى الفضة<sup>(٣٣٠)</sup> . ولذلك  
رجح مجمع البحوث الإسلامية « الاقتصار  
— في التقويم بخصوص النصاب في عروض

بالذمة ويكون محلها نقداً آجلاً ثم تتغير قيمته من خلال الفترتين — فترة الإنشاء وفترة الرد والوفاء — تغيراً فاحشاً، ويشهد لذلك ماذهب إليه جماعة من الفقهاء من اعتبار الغبن الفاحش حتى في البيوع التي مبناها على المساومة<sup>(٣٢٣)</sup>، كما ذكر بعض العلماء مثل الرهوني أن التغير الكثير لا بد من ملاحظته حتى في المثليات فيجعلها من القيميات، وكذلك قال الرافعي وغيره في مسائل كثيرة — كما سبق —

### معيار التغير الفاحش

قبل أن نذكر هذا المعيار نرى فقهاءنا الكرام قد وضعوا عدة معايير لمقدار الغبن الفاحش الذي يعطي الخيار في الفسخ عند مايقع في البيع ونحوه .

يقول القاضي ابن العربي ، والقرطبي وغيرهما : « استدل علماؤنا بقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ ﴾<sup>(٣٢٤)</sup> على أنه لا يجوز الغبن في معاملة الدنيا ، لأن الله تعالى خصص التغابن بيوم القيامة ... وهذا الاختصاص يفيد أنه لاغبن في الدنيا ، فكل من اطلع على غبن في مبيع فإنه مردود إذا زاد على الثلث ، واختاره البغداديون ... ، وأن الغبن في الدنيا ممنوع بإجماع ... ، إذ هو من باب الخداع المحرم شرعاً في كل ملة ، لكن اليسير لايمكن الاحتراز عنه لأحد ، فمضى في البيوع ...

ثم إن العلماء قد ثار الخلاف بينهم في تحديد الغبن الفاحش ، فبعضهم حدده بما

التجارة والنقود الورقية — على معيار الذهب فقط لتمييزه بدرجة ملحوظة من الثبات<sup>(٣٢٥)</sup> ويشهد لاعتبار الذهب دون الفضة في التقويم أن الذهب لم يقوم بغيره في حين أن الفضة قد قومت به في مسألة نصاب السرقة ، يقول السيوطي : « الذهب والفضة قيم الأشياء إلا في باب السرقة ، فإن الذهب أصل ، والفضة عروض بالنسبة إليه » نص عليه الشافعي في الأم ، وقال : « لا أعرف موضعاً تنزل فيه الدراهم منزلة العروض إلا في السرقة »<sup>(٣٢٦)</sup> .

ثم إذا حصل توافق وتراض بين الطرفين على القيمة فيها ونعمت ، وإلا فيرجع الأمر فيها إلى القضاء ، أو إلى التحكيم ، وتنطبق على هذه المسألة حينئذ جميع القواعد العامة في الدعوى والبيانات والقضاء .

### الجمع بين المعيارين

ويمكن لقاضي الموضوع ، أو المحكم أن يجمع بين المعيارين بأن يأخذ في اعتباره متوسط قيمة النقد بالنسبة للذهب والسلع الأساسية يوم إنشاء العقد .

### متى نلجأ إلى التقويم ؟

لاشك أننا لاندلجأ إلى التقويم في كل الأحوال ، ولا عند وجود التراضي بين الأطراف ، وإنما نلجأ إليه عند وجود الغبن الفاحش الذي يلحق بأحد العاقدین سواء كان في عقد القرض ، أم البيع بالأجل ، أم المهر ، أو غير ذلك من العقود التي تتعلق



زاد على قيمة الشيء بالثلث ، وبعضهم بنصف العشر ، وبعضهم بالسدس ، وذهب جمهورهم إلى معيار مرن قائم على مايعده عرف التجار غبنا ، وهذا الأخير هو الذى رجحناه<sup>(٣٣٥)</sup> ، ونرجحه هنا أيضا في باب تقويم النقود الورقية ، فما يعده التجار في عرفهم غبنا فهو غبن هنا أيضا ، وإذا اختلفوا فالقاضي يحكم بما يرتاح إليه حسب الأدلة والظروف والملايسات التي تحيط بالقضية بعينها .

وفي بعض القوانين الحديثة نرى أن مجرد التذبذب الخفيف في أسعار العملات الورقية لا يؤثر إلا إذا تجاوز ٥ ٪ ، ومن هنا فقد وضعوا معياراً لأدنى مايعتبر فيه التضخم مؤثراً في الإيجارات ونحوها<sup>(٣٣٦)</sup> .

#### زمن التقويم ، ومكانه :

إذا كنا قد رجحنا اعتبار القيمة في النقود الورقية حينما يكون هناك فرق شاسع بين القوة الشرائية لها عند إنشاء العقد وثبوتها في ذمة المدين ، وبين إرادة رَدِّها ، فأى وقت نعتبر ؟ هل نعتبر قيمة النقد يوم إنشاء العقد ؟ وهل نعتبر مكان العقد ؟ أم مكان الرد ؟

والذى نرجحه هو رعاية القيمة يوم إنشاء العقد وقبض المعقود عليه ، ومكانه ، أى تقوم النقود الورقية يومئذ كم كانت تساوي من الذهب ، أو كم يشتري بها من السلع الأساسية ، ثم على أساسها يرجع الدين ، أو يوفي بما التزم به من مهر ، أو ثمن المبيع الآجل أو غير ذلك ، فلو دفع رجل قبل عشر سنوات ( أى في ١٩٧٧ ) لآخر مائة

جنيه ، أو باع له أرضاً بها ، أو كان مهر زوجته مثل هذا المبلغ ، فلآن يقوم المبلغ المذكور على أساس عام ( ١٩٧٧ ) كم يشتري به من الذهب ، أو من السلع الأساسية على ضوء أحد المعيارين السابقين ، أو متوسطهما يشتري به من الذهب والسلع الأساسية ، فلو كان هذا المبلغ المذكور في وقته كان يشتري به بقرة مثلاً ، فيجب عليه أن يرد مبلغاً يشتري به بقرة ، أو كان يشتري به عشرون غراماً من الذهب عيار (٢١) فيجب عليه أن يرد ما يشتري به هذا القدر — وهكذا — إلا إذا تراضيا بالمعروف .

ويشهد لذلك هو أن جمهور من ذهب إلى اعتبار القيمة في الفلوس ، والنقود المغشوشة ، بل حتى النقود الخالصة عند كسادها أو انقطاعها ذهبوا إلى أن الاعتبار هو يوم إنشاء العقد والقبض ، ومكانه قال المرغيناني : « وإذا اشترى سلعة وترك الناس التعامل بها ... قال أبو يوسف :

عليه قيمتها يوم البيع ، وقال محمد : قيمتها آخر ماتعامل الناس بها » ثم علل أبو يوسف ذلك بأن الضمان إنما تم بالبيع ، وهو سببه فلا بد إذن من اعتباره<sup>(٣٣٧)</sup> وقد رجح الكثيرون من الأحناف رأى أبى يوسف قال المرغيناني : « وقول أبى يوسف أيسر » فعلق عليه ابن الهمام ، والباقرتي فقالا : « لأن القيمة يوم القبض معلومة ظاهرة لا يختلف فيها بخلاف ضبط الانقطاع ، فإنه عسر فكان قول أبى يوسف أيسر في ذلك<sup>(٣٣٨)</sup> » قال ابن عابدين : « وفي

المنتقى إذا غلت الفلوس قبل القبض ، أو رخصت ... ، قال أبو يوسف : عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض ... ، وعليه الفتوى ، وهكذا في الذخيرة والخلاصة ... ، فحيث اصرح بأن الفتوى عليه في كثير من المعبريات فيجب أن يعول عليه افتاءً وقضاءً<sup>(٣٣٩)</sup> .

وكذلك الأمر عند القائلين بالقيمة عند المالكية مثل ابن عتاب وابن دحون حيث أفتيا برعاية القيمة — في مسألة الغاء السكة — يوم القرض<sup>(٣٤٠)</sup> .

بل إن كثيراً من العلماء ذهبوا إلى اعتبار القيمة يوم العقد ، ونشأة سبب الضمان في مسائل كثيرة ، فقد ذكر لنا ابن نجيم منها : المقبوض على يوم الشراء ... فالاعتبار لقيمتها يوم القبض ، أو التلف ، ومنها المغصوب القيمي إذا هلك ، فالمعتبر قيمته يوم غصبه اتفاقاً ، وكذلك المغصوب المثلّي إذا انقطع عند أبي يوسف ، ومنها المقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض ، لأنه به دخل في ضمانه ، ومنها العبد المجنى عليه تعتبر قيمته يوم الحناية ، ومنها : ما لو أخذ من الأرز والعدس ، ونحوهما وقد كان دفع إليه ديناراً مثلاً لينفق عليه ، ثم اختصما بعد ذلك في قيمة المأخوذ ... قال في التيمية : تعتبر قيمة يوم الأخذ ...<sup>(٣٤١)</sup> .

وذكر السيوطي أمثلة كثيرة جداً روعيت فيها القيمة يوم القبض ، منها مسألة ماء التيمم في موضع عَرَّ فيه الماء حيث

تراعى قيمته في ذلك الموضع في تلك الحالة على الصحيح عند جمهور الأصحاب ، وكذلك الطعام والشراب حالة المخمصة ، ومنها مسألة المبيع إذا تخالفا ، وفسخ وكان تالفاً يرجع إلى قيمته يوم التلف على رأى ، لأنه مورد الفسخ ، ويوم القبض على رأى آخر ، لأنه وقت دخول المبيع في ضمانه ، وما يعرض بعد ذلك من زيادة ، أو نقصان فهو ملكه ، ومنها المستعار إذا تلف تعتبر قيمته يوم القبض على وجهه ، وكذلك المقبوض على جهة السوم ، إذا تلف ...<sup>(٣٤٢)</sup> .

قال النووي في مسألة رد القيمي في القرض بالقيمة : « يرد القيمة يوم القبض إن قلنا يملك به ... »<sup>(٣٤٣)</sup> وقال السيوطي : « وإذا قلنا : إنه يرد في المتقوم القيمة ، فالمعتبر قيمة يوم القبض إن قلنا يملك به ، وكذا إن قلنا : يملك بالتصرف في وجهه »<sup>(٣٤٤)</sup> .

وقد نص الإمام أحمد في الدراهم المكسورة بعد كسادها على أنه يقومها : كم تساوي يوم أخذها؟<sup>(٣٤٥)</sup> قال صاحب المطالب : « ويجب على المقرض رد قيمة غير المكيل والموزون يوم القبض »<sup>(٣٤٦)</sup> وقال ابن قدامة : « تجب القيمة حين القرض ، لأنها حينئذ ثبتت في ذمته »<sup>(٣٤٧)</sup> وقد نصّ إمام الحرمين والغزالي وغيرهما من فقهاء المذهب الشافعي على أن العبرة في حالة تغير النقد هو النقد الذي كان سائداً يوم العقد ولا نظر لنقد يوم الحلول ، وكذلك الثمن المؤجل إذا حل<sup>(٣٤٨)</sup> وقال

مالك : «لابأس أن يضع الرجل عند الرجل درهماً ، ثم يأخذ منه برقع ، أو ثلث ، أو بكسر معلوم : سلعة معلومة ، فإذا لم يكن في ذلك سعر معلوم ، وقال الرجل : آخذ منك بسعر كل يوم ، فهذا لايجل ، لأنه غرر يقل مرة ، ويكثر مرة . ولم يفترقا على بيع معلوم»<sup>(٣٩٩)</sup> وهذا الكلام يدل على اعتبار سعر معلوم عند بداية التصرف .

وبعد هذا العرض والتأصيل يظهر لنا رجحان مذهبنا إليه وهو اعتبار القيمة يوم العقد والقبض ، وهو أدنى إلى تحقيق العدالة وأقرب إلى القسط ، وأيسر ، وذلك لأن المقرض ، أو البائع قد خرج المال من عهده في ذلك الوقت ، ودخل في ذمة المدين والمشتري ، وحينئذ يكون له الحق في أن يشتري به شيئاً آخر ، ولذلك أحد الفلاحين المصريين بفطرته : «دفعت لك ثمن جاموسة فرجع إليّ ما اشتري به مثلها ، ويكفي أنك استفتدت به كل هذا الوقت» قال ذلك عندما جاء إليه شخص من قرائبه وطلب منه ديناً ، فباع الفلاح جاموسته بمبلغ ودفعه إليه بالكامل ، ثم بعد عشر سنوات جاء الرجل وردّ عليه المبلغ الذي ماكان يشتري به الآن ربع جاموسة ، فأنطقته فطرته السليمة هذا القول<sup>(٤٠٠)</sup> .

### حل آخر

بالإضافة إلى هذا الحل الذى ذكرنا ، فإنه يمكن للمتعاقد الذى تثبت له نقود في ذمة الآخر آجلاً أن يشترط أن يكون الرد بما يساويه من أى نقد آخر ، أو أية

بضاعة ، مثل أن يدفع أحمد مثلاً عشرة آلاف جنيه قرضاً لخالد ، أو أن يبيع له أرضاً بها ، ثم يقدروها بما يساويها من نقود أخرى ثابتة ، أو سلع أساسية ليعرفوا القيمة الشرائية للدين حتى يرجعوا إليها عند النزاع فيأخذ الدائن حقه بدون وكس ولاشطط ، أو أن يتفقا على تثبيت قيمة الدين عند التعاقد ، وذلك بأن يتفقا على أن يكون المعول عليه عند الأداء هو القوة الشرائية الحالية للنقد الذى تم به العقد سواء كان فرضاً ، أو غيره ، فإذا كانت قيمة النقد هي ٨٠٠ وحدة شرائية فعند السداد يدفع المدين نفس هذه القيمة بغض النظر عما إذا كان مبلغ الدين عند السداد له هذه القيمة ، أو أقل أو أكثر<sup>(٤٠١)</sup> .

وهذا الشرط ليس فيه — حسب نظري — أى مخالفة للشرعية الغراء ، وذلك لأنه ليس شرطاً جر منفعة للدائن ، بل هو يحقق العدالة للطرفين ، وليس ممنوعاً في حد ذاته ، بل كل ما يقتضيه هو رد المثل بالقيمة — إذا قلنا : إن نقودنا الورقية مثلية ، وإذا قلنا : إنها قيمة فيكون هذا الشرط من الشروط الموافقة لمقتضى العقد .

وهذا الشرط مهما دققنا النظر فيه لن يتجاوز اشتراط ما يضمن رد حقه بدون شطط ولا وكس ، فهو مثل من يشترط رد قرضه في بلد آخر ضماناً له من مخاطر الطريق ، وهو ما يسمى بالسفتجة ، وهو جائز عند جمهور الفقهاء ، يقول شيخ الإسلام : «والصحيح الجواز ، لأن المقترض رأى النفع بأمن خطر الطريق إلى

أخرى فقد فعل الحسن ، وطبق السنة ، بل إنني أعتقد أنه لا تبرأ ذمته في حالات التغير الفاحش لقيمة العملة محل العقد إلا بإرضاء صاحب الحق ، لأن مبنى الأموال وانتقالها في الإسلام على التراضي ، وطيب النفس بنص القرآن الكريم : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ... ﴾ (٣٠٥)

فكيف تطيب نفسه عندما يقع الظلم عليه ، ويرجع إليه ماله وقد اقتطع منه أجزاء ، وأفرغ من كثير من محتواه ، صحيح أن مبنى القرض على التطوع والتبرع ولكنه تطوع وتبرع بالوقت الذي أمهله دون مقابل محتسباً أجره عند الله تعالى ، أما أن ينقص ماليته فلا ، ولذلك نرى الفقهاء يجيزون رد العين المستقرضة إلى المقرض مادامت لم تتعيب بعيب ينقص من ماليته ، أما إذا تعيبت فلا يصح ردها (٣٠٦) ، فكذا الأمر هنا .

فلا شك أن مسألة التراضي تحل كثيراً من مشاكل مجتمع قائم على العدل والإحسان والإيثار مثل المجتمع الإسلامي الذي يقوم على معيار دقيق وهو « أن تحب لأخيك ماتحب لنفسك ، وتكره لأخيك ماتكره لنفسك » (٣٠٧) ، فهل يرضى الإنسان أن يعود إليه دينه ، أو يعطى لها مهرها ، وقد أصبح لاقيمة له بعد أن كان ذا قيمة جيدة ، فهل يرضى أحد أن يعود إليه ليراته اللبنانية ، أو السورية ، أو التركية الآن مع أنها حينما خرجت من يديه

نقل دراهم المقترض ، فكلاهما منتفع بهذا الاقتراض ، والشارع لا ينهى عما ينفع الناس ويصلحهم ، ويحتاجون إليه ، وإنما ينهى عما يضرهم ويفسدهم ... » (٣٠٨) والشرط الذي معنا ليس فيه غرر ، ولا يؤدي إلى جهالة ، ولا ربا ، ولا منازعة ، بل يؤدي إلى أداء الحقوق كاملة إلى أصحابها في وقت أصبحت التقلبات الكبيرة سمة عصرنا ، فحينئذ يكون كل واحد يعرف ماله وماعليه . بالإضافة إلى أن الأصل في الشروط هو الإباحة عند جمهور الفقهاء (٣٠٩) .

### باب التراضي مفتوح

كل ماقلناه إذا كان هناك عناد من أحد الطرفين ، أما عند سداد الدين ، أو الوفاء بالثمن ، أو المهر ، أو نحو ذلك تراضياً بالمعروف على الزيادة ، أو النقصان ، فإن أحداً من الفقهاء لم يمنع ذلك ، بل هذا مادعا إليه الإسلام ، وكان رسول الله ﷺ القدوة في ذلك ، فقد روى البخاري ، ومسلم ، وغيرهما بسندهم : أن رجلاً أتى النبي ﷺ يتقاضاه بعبيراً ، فقال : « أعطوه » فقالوا : لا نجد إلا سناً أفضل من سنه ، فقال : « أعطوه ؛ فإن خياركم أحسنكم قضاءً » (٣١٠) .

فعلى هذا إذا حل الأجل وجاء المدين ورأى أن المبلغ الذي يرده الآن لا يساوي شيئاً بالنسبة لقيمة المبلغ الذي أخذه ، وقدرته الشرائية ، فطيب خاطر الدائن ونفسه بالزيادة في المقدار ، أو بسلعة

اشترط قيمة ماله الذي دفعه ، ولذلك قد تنقص في حالة ما إذا ارتفع سعر النقد الذي أقرضه — مثلاً — وأصبحت قوته الشرائية أكثر من وقت العقد والقبض .

**ثالثاً :** أنه يمكن أن نشترط أن يكون الرد بغير العملة التي تم بها العقد في حالة الزيادة ، فمثلاً لو كان محل العقد ليرة لبنانية فليكن الرد عند الزيادة ، أو النقص بالريال ، أو بالدولار ، أو بالجنيه وهكذا ، فاستيفاء الدراهم بدلاً من الدينانير ، وبالعكس أمر معترف به عند جمهور الفقهاء — منهم الحنفية والمالكية والشافعية ، والحنابلة — واستدلوا على جوازه بأدلة ، منها حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) حيث قال : « كُنْتُ أبيع الإبل بالبقيع ... فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وهو في بيت حفصة فقلت يا رسول الله : رويك أسألك : إني أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدينانير ، وآخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وآخذ الدينانير ، آخذ هذه من هذه ، وأعطي هذه من هذه فقال رسول الله ﷺ : « لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء »<sup>(٣٥٨)</sup> قال الخطابي : « ذهب أكثر أهل العلم إلى جوازه ، ومنع من ذلك أبو سلمة بن عبد الرحمن وابن شيرمة ، وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك إلا بسعر يومه ، ولم يعتبر غيره السعر ، ولم يبالوا ذلك بأعلى ، أو أرخص من سعر اليوم ... »<sup>(٣٥٩)</sup> قال الحافظ السندي : « والتقييد بسعر اليوم على طريق الاستحباب »<sup>(٣٦٠)</sup> وقد روى

كانت لها قيمة وقدرة شرائية ممتازة ؟ هذا السؤال موجه إلى كل مؤمن ، وذلك لأن الإسلام لا يعتني بالجانب الظاهري القانوني فقط ، بل يعتني أيضاً بالجانب السلوكي ، ولذلك فالعذاب فيه ليس دينوياً فقط بل هو في الدنيا والآخرة ، والأحكام لا تقتصر على الصحة والبطلان الظاهرين ، بل هناك الحل والحرمه . والذي يراقب الله تعالى يخاف من عذاب الله في الآخرة أكثر من العذاب الدنيوي .

## اعتراضات ودفعها :

### الاعتراض الأول :

إن هذا القول يؤدي إلى زيادة في بعض الأموال ، وهي ربا ، وهو حرام بنص القرآن ؟ مثل أن يقرض شخص قبل عشر سنوات عشرة آلاف ليرة ، فلو قدرنا بالقيمة يكون الرد يساوي مائة ألف ليرة ، وهذا عين الربا .

الجواب عن ذلك ، أن ذلك ليس زيادة ولا ربا لما يأتي :  
**أولاً :** أن الربا هو الزيادة دون مقابل ، والزيادة الموجودة هنا ليست في الواقع إلا زيادة من حيث الشكل والعدد وهذا ليس له أثر ، فالزيادة التي وقعت عند التقويم هي ليست زيادة ، وإنما المبلغ المذكور أخيراً هو قيمة المبلغ السابق ، وبالتالي فالمبلغان متساويان من حيث الواقع والحقيقة والقيمة .

**ثانياً :** أن الربا هو الزيادة المشروطة ، وهنا لم يشترط الدائن مثلاً أية زيادة ، وإنما

النسائي عن بعض التابعين أنهم لا يرون بأساً في قبض الدراهم مكان الدنانير وبالعكس في جميع العقود الآجلة بما فيها القرض (٣٦١) .

ثم إن هذه المسألة ليست بدعاً في الأمر ، ولا هي من المسائل التي لانجد فيها نصاً لفقهاءنا السابقين في أشباهها ، بل نجد لها مثيلات كثيرة في فقهننا الإسلامي نذكر بعضها هنا :

يقول الإمام الرافعي : « فإذا أتلّف حلياً وزنه عشرة ، وقيمته عشرون فقد نقل أصحابنا وجهين فيما يلزمه : أحدهما : أنه يضمن العين بوزنها من جنسها ، والصنعة بقيمتها من غير جنسها سواء كان ذلك نقد البلد ، أو لم يكن ، لأن لو ضمنا الكل بالجنس لقابلنا عشرة بعشرين وذلك ربا .

وأصحهما عندهم : أنه يضمن الجميع بنقد البلد ، وإن كان من جنسه ... (٣٦٢) .

ونجد أمثلة كثيرة في كل المذاهب الفقهية في باب ضمان المتلفات — كما سبق — ونجد كذلك في باب العقود عند مالك حيث أجاز أن يعطي الإنسان مثقالاً وزيادة في مقابل دينار مضروب ، وكذلك أجاز بدل الدينار الناقص بالوزن ، أو بالدنانير ، وروى مثل ذلك عن معاوية (رضي الله عنه) يقول ابن رشد : « وأجمع الجمهور على أن مسكوكه ، وتبره ، ومصوغه سواء في منع بيع بعضه

ببعض متفاضلاً لعموم الأحاديث المتقدمة في ذلك إلا معاوية فإنه كان يميز التفاضل بين التبر ، والمصوغ ، لمكان زيادة الصياغة ، وإلا ماروى عن مالك أنه سئل عن الرجل يأتي دار الضرب بورقة فيعطيههم أجرة الضرب ويأخذ منهم دنانير ودراهم وزن ورقه ، أو دراهمه ، فقال : إذا كان ذلك لضرورة خروج الرفقة ونحو ذلك فأرجو أن لا يكون به بأس ، وبه قال ابن القاسم من أصحابه ... » (٣٦٣) .

والمقصود بهذا النص أن الريادة مادام لها مقابل لا يعتبر ربا ، لأن الربا هو : « الفضل المستحق لأحد العاقلين في المعارضة الخالي عن عوض شرط فيه » (٣٦٤)

رابعا : كل هذا إذا قلنا بمثلية النقود الورقية ، أما إذا قلنا : إنها قيمة فلا شك أن الرد يكون فيها بالقيمة — كما سبق — وحينئذ لا يلاحظ العدد ، بل القيمة ، ولذلك لم يجوز الفقهاء بيع درهم بدرهمين ولكنهم أجازوا بيع حيوان بحيوانين وأكثر ، لأن الحيوان مما يختلف حسب أوصافه قيمة ، فقد روى البخاري في صحيحه تعليقا -- بصيغة الجزم -- أن ابن عمر اشترى راحلة بأربعة أبقرة مضمونة عليه يوفيهما صاحبتهما بالريذة ، وقال ابن عباس : قد يكون البعير خيراً من بعيرين ، واشترى رافع بن خديج بعيراً ببعيرين ، فأعطاه أحدهما ، وقال : آتيك بالآخر غداً رهواً إن شاء الله ، وقال ابن المسيب : لاربا في الحيوان : البعير بالبعيرين ، والشاة بالشاتين

نقدها لا يظهر فرق ، ولكن عندما يوجد فرق شاسع فلا بد من رعايته والله أعلم .  
الاعتراض الثاني :

إن القول برعاية القيمة يؤدي إلى تحطيم النقود كنقد ، وبالتالي تترتب عليه مشاكل لا عدّها ولا حصر .

الجواب عن ذلك : أننا لانسلم أن ذلك لا يؤدي إلى تحطيم النقود ، وإنما يؤدي إلى أن يكون دورها محصوراً بحيث لا تؤدي جميع وظائفها الأربع المعروفة ، وهذا لا يضر ، حيث اعترف كثير من الاقتصاديين أن نقودنا لا تؤدي هذه الوظائف جميعها ، أو لا تؤديها على شكل مقبول ، كما أنهم الآن وسعوا مفهوم النقد ليشمل أنواعاً كثيرة لا يؤدي بعضها إلا وظيفة واحدة — كما سبق — مع أن ذلك لا يتعارض مع نقديتها ، وسبق أن الفقهاء الذين قالوا بأن الفلوس ثمن ومع ذلك لم يثبتوا لها جميع الأحكام الخاصة بالذهب ، أو الفضة .

ومن جانب آخر أن ذلك إنما يحصل إذا لم توضع معايير دقيقة ، ولكننا مادامنا نعترف بالنقود الورقية بأنها نقود — وإن كانت لا تؤدي جميع الوظائف — وترتبط إما بمعيار الذهب ، أو معيار السلعة فإنه في الحقيقة لا تحدث أية مشكلة تذكر ، بل هي تحقق العدالة ، بالإضافة إلى أننا لانلجأ إلى عملية التقويم دائماً ، فلا نلجأ إليه في جميع العقود التي يتم فيها قبض الثمن مباشرة ، وكذلك لانلجأ إلى التقويم في العقود التي

إلى أجل ، وقال ابن سيرين : لأبأس ببيعير بيعيرين<sup>(٣٦٥)</sup> وروى مالك روايات كثيرة في هذا الباب منها أن علي بن أبي طالب باع جملاً له يدعى عصيفيراً بعشرين بيعيراً إلى أجل وعن أبي عمر أنه باع راحلة له بأربعة أبقرة...<sup>(٣٦٦)</sup> وكذلك روى ابن أبي شيبة في مصنفه بسنده عن عمرو بن شعيب قال : «أمر النبي ﷺ عبد الله بن عمرو أن يجهز جيشاً ، فقال : ليس عندنا ظهر ، فقال له النبي ﷺ : «اتبع لي ظهراً إلى خروج المصدق ، فابتاع عبد الله البعير بالبيعيرين ، وبالأبقرة إلى خروج المصدق» وروى نحوه عن زياد بن أبي مريم<sup>(٣٦٧)</sup> قال ابن بطال : وهذا مذهب جمهور الفقهاء<sup>(٣٦٨)</sup> . وقد سبق — عند كلامنا في الفلوس — أن كثيراً من الفقهاء أجازوا بيع الفلوس بفلسين ، وروى ذلك عن مجاهد وحماد وغيرهما<sup>(٣٦٩)</sup> ونحن لانقصد بهذه النصوص أنه يجوز بيع ريال قطري بريالين ، فهذا لا يجوز ، وإنما لمجرد بيان رعاية القيمة ، والسبب في عدم جواز ريال قطري بريالين ، وجواز بيعير بيعيرين هو أن الريال لا يختلف جودة ورداء في آن واحد ، ولذلك ففي حالة البيع النقدي وجدت زيادة بدون مقابل ، أما البعير فهو مما يختلف جودة ورداء ولذلك يتلاشى الفرق مع رعاية هذه الاعتبارات ، ولذلك نحن نؤكد على أن النقود الورقية وإن كان لها شبه بكثير من الأمور السابقة ، لكن لها ميزة خاصة ، وتكييف خاص ، وهو رعاية واقعها وقيمتها الحقيقية ، ولذلك عند

يكون الثمن مؤجلاً إلا في حالة الغبن الفاحش ، كما سبق — .

### الاعتراض الثالث :

لماذا لانعتد بالرخص والغلاء في الذهب والفضة ، والحنطة والشعير ونحوهما في الوقت الذي نعتد بهما في النقود الورقية ؟

**الجواب عن ذلك :** أن هذه القضية تتعلق بالمثل والقيمي ، حيث لا ينظر في المثل إلى القيمة ، وأما القيمي فيلاحظ فيه القيمة — كما سبق — ونحن قلنا : إن النقود الورقية لا يمكن اعتبارها مثل الذهب والفضة في جميع الأحكام ، ولا إلغاء نقديتها ، وإنما الحل الوسط هو ما ذكرناه .

ومن هنا فهي إما قيمة ، أو مثلية ولكنها عند وجود الفرق الشاسع يلاحظ فيها القيمة كالماء الذي أخذه الإنسان في الصحراء فلا يرجع له الماء ، وإنما تجب عليه قيمته في ذلك المكان .

وفي الختام هذا ما اطمأنت إليه نفسي ، وأدى إليه اجتهادي المتواضع ، فإن كنت

قد أصبت - فمن الله ، وإلا فعذري أنني بذلت كل مافي وسعي ، ولم أرد به إلا وجه الله تعالى .

ومع كل ذلك فما أقوله عرض لوجهة نظري ، أرجو أن تنال من الباحثين الكرام النقد والتحليل للوصول إلى حل جذري أمام هذه المشكلة .

وكلمة أخيرة أكررها هي أنه ليس هناك من محيص للخروج من هذه الأزمات الحادة إلا بالرجوع إلى النقدين الذاتيين ، أو على الأقل ربط نقودنا الورقية بالغطاء الذهبي ، وهذا ما يدعو إليه كثير من الاقتصاديين ، بل بعض المؤتمرات — كما سبق — فلاشك أن ربط النقد الورقي بالذهب إنما هو إعادة إلى أصله الذي تأصل عليه ، فإلى أن نعود إلى هذا النظام فلا بد أن نلاحظ القيمة في نقودنا عندما تقتضيه الحاجة حتى تتحقق العدالة « دون وكس » ولا شطط .

والله الموفق وهو من وراء القصد ، والهادي إلى سواء السبيل





## الهوامش

- (٢٧٠) فضيلة الأستاذ القرضاوى : فقه الزكاة (١/ ٢٧٣ - ٢٧٦) .
- (٢٧١) سورة البقرة الآية (١٤٣) .
- (٢٧٢) د. محمد يحيى عويس : مبادئ في علم الاقتصاد ص (٢٨٦ - ٢٨٧) .
- (٢٧٣) د. أحمد عبده : الموجز في النقود والبنوك ص (٢١) .
- (٢٧٤) المصادر السابقة .
- (٢٧٥) د. حمدى عبد العظيم : السياسات المالية والنقدية في الميزان ص (٣٤٢) .
- (٢٧٦) المصادر السابقة .
- (٢٧٧) المبسوط (١٤/ ١٦) .
- (٢٧٨) رواه مسلم في صحيحه (٢/ ١١٤٠) .
- (٢٧٩) الدرر السنية (٤/ ١١٠) .
- (٢٨٠) سورة البقرة الآية (٢٧٩) .
- (٢٨١) أنظر : المحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٤٨٨ ..) والنكت والعيون للماوردي (١/ ٢٩٢) .
- (٢٨٢) حديث صحيح رواه البخارى في صحيحه - مع فتح البارى - (٥/ ٦٥) ومسلم في صحيحه (٣/ ١٢٢٤) .
- (٢٨٣) سورة النساء الآية (٨٦) .
- (٢٨٤) حديث صحيح سبق تخريجه .
- (٢٨٥) سورة الرحمن الآية (١ - ٩) .
- (٢٨٦) سورة آل عمران الآية (١٨) .
- (٢٨٧) مجموع الفتاوى (٢٩/ ) .
- (٢٨٨) المصدر السابق (٢٠/ ٥١٠) .
- (٢٨٩) الحديث صحيح الإسناد سبق تخريجه .
- (٢٩٠) الموافقات (٣/ ٩ - ١٠) .
- (٢٩١) سورة البقرة الآية (٢٣١) .
- (٢٩٢) سورة الطلاق الآية (٦) .
- (٢٩٣) سورة البقرة الآية (٢٣٣) .
- (٢٩٤) رواه أبو داود في سننه - مع العون - كتاب الأقضية (١٠/ ٦٤) .
- (٢٩٥) المصدر السابق (١٠/ ٦٤) .
- (٢٩٦) الموافقات (٣/ ٨ ... ) .
- (٢٩٧) قطع المجادلة ورقة (٢) .
- (٢٩٨) المراد بكساد النقود هو ترك المعاملة بها في جميع البلاد . وإن كانت تروج في بعض البلاد تكون في حكم العيبة إذا لم تروج في بلد التعاقد ، وحد الانقطاع أن لا يوجد في السوق وإن كان يوجد في يد الصيارفة وفي البيوت . أنظر : رسالة النقود لابن عابدين (٢/ ٦٠) .

- (٢٩٩) شرح الخرشى على خليل (٥٥/ ٥) وبلغه السالك (٢/ ٢٨٦) .
- (٣٠٠) المعيار العرب (٦/ ٤٦١ - ٤٦٢) .
- (٣٠١) الأم (٣/ ٢٨) .
- (٣٠٢) المنهاج مع تحفة المحتاج ، مع حاشية الثروانى (٥/ ٤٤) .
- (٣٠٣) المغنى (٤/ ٣٦٠) وفي مطالب أولى النهى (٣/ ٣٤٠ - ٣٤١) أن هذا الحكم ليس خاصاً بالقرض ، بل يشمل أجره الصداق ، وعوض الخلع ونحوهما إذا كانت بفلوس ، أو نقود مغشوشة آجلة ، ثم حرّمها السلطان ، فيكون الوفاء بالقيمة .
- (٣٠٤) رسالة النقود لابن عابدين (٢/ ٥٩ - ٦٢) وفتح القدير (٧/ ١٥٤) ... .
- (٣٠٥) المصدر السابق ص (٢/ ٥٩) .
- (٣٠٦) رسالة النقود (٢/ ٦٠ - ٦١) والهداية وفتح القدير (٧/ ١٥٥) .
- (٣٠٧) و (٣٠٨) النقود (٢/ ٦٢) وفتح القدير (٧/ ١٥٤ - ١٥٨) .
- (٣٠٩) رسالة النقود (٢/ ٦٦) .
- (٣١٠) المعيار العرب (٦/ ٤٦١ - ٤٦٢) .
- (٣١١) نقلا عن د. شوقي أحمد دنيا : بحثه القيم في مجلة المسلم المعاصر العدد ٤١ ص (٦١) .
- (٣١٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/ ٤٥٥) .
- (٣١٣) أنظر : الروضة (٢/ ٢٥٧) والمجموع (٦/ ١٩٠٤) .
- (٣١٤) قطع المجادلة عند تغيير المعاملة ورقة (١) .
- (٣١٥) المرجع السابق ورقة (١) ومابعدھا
- (٣١٦) ، (٣١٧) المغنى (٤/ ٣٦٠) .
- (٣١٨) المغنى لابن قدامة (٤/ ١٦٨) .
- (٣١٩) المغنى (٤/ ١٦٢) .
- (٣٢٠) ، (٣٢١) يراجع : الدرر السنية في الأجوبة النجدية / ط . دار الإفتاء بالرياض (٥/ ١١٠) .
- (٣٢٢) صحيح البخارى - مع الفتح - كتاب العتق (٥/ ١٥٠ - ١٥١) ومسلم (٢/ ١١٤٠) وسنن
- أبى داود - مع العون - (١٠/ ٤٧٢) والترمذى - مع تحفة الاحوذى - (٤/ ٢٨١) والنسائى (٧/ ٢٨١) وابن ماجه (٢/ ٨٤٤) .
- (٣٢٣) شرح سنن أبى داود لابن القيم (١٢/ ٢٧٢ - ٢٧٤) .
- (٣٢٤) سنن أبى داود - مع العون - كتاب الديات (١٢/ ٢٨٤) ورواه مالك بلاعاً في الموطأ (٢/ ٥٣٠) .
- (٣٢٥) عون المعبود (١٢/ ٢٨٥) .
- (٣٢٦) سنن أبى داود - مع العون - كتاب الديات (١٢/ ٢٩٠) والترمذى - مع التحفة - كتاب
- الديات - (٤/ ٦٤٦) قال الثوكانى فى النيل (٨/ ٢٧١) : « وكثرة طرقه تشهد لصحته » .
- (٣٢٧) سنن الدارمى ، كتاب الديات (٢/ ١١٣) وراجع النيل (٨/ ٢٧١) .
- (٣٢٨) سنن النسائى ، كتاب القسامة (٨/ ٤٣) .
- (٣٢٩) صحيح البخارى - مع فتح البارى - كتاب الشروط (٥/ ٣١٤) .

- (٣٣٠) فقه الزكاة (١/ ٢٦٥ - ٢٦٩) .
- (٣٣١) فقه الزكاة (١/ ٢٦٤) حيث ذكر أن الاعتبار بالذهب في الزكاة هو ما اختاره الشيوخ الأجلاء أبو زهرة ، وخلاف ، وحسن رحمهم الله .
- (٣٣٢) مقررات مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمريهم الثاني سنة ١٩٦٥ القرار (٢) ص (٤٠٢) .
- (٣٣٣) الأشياء والنظائر ص (٣٩٨) .
- (٣٣٤) سورة التغابن الآية (٩) .
- (٣٣٥) يراجع كتابنا : مبدأ الرضا في العقود ، ط . دار البشائر (١/ ٧٣٥ ...) حيث نجد منه تفصيلاً شافياً مع الأدلة والمصادر والنقاش والترجيح .
- (٣٣٦) مثل قانون لوكسمبورج .
- (٣٣٧) الهداية مع فتح القدير (٧/ ١٥٤) .
- (٣٣٨) فتح القدير ، مع شرح العناية على الهداية (٧/ ١٥٨ - ١٥٩) .
- (٣٣٩) رسالة النقود (٢/ ٦٠ - ٦١) .
- (٣٤٠) المعيار المعرب (٦/ ٤٦١ - ٤٦٢) .
- (٣٤١) الأشياء والنظائر لابن نجيم ص (٣٦٢ - ٣٦٤) .
- (٣٤٢) الأشياء والنظائر للسيوطي ص (٣٦٨ - ٣٧٧) .
- (٣٤٣) الروضة (٤/ ٣٧) .
- (٣٤٤) الأشياء والنظائر ص (٣٧١) .
- (٣٤٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٠) .
- (٣٤٦) مطالب أولى النهي (٣/ ٢٤٣) .
- (٣٤٧) المغني (٤/ ٣٥٣) .
- (٣٤٨) النهاية لإمام الحرمين - مخطوطة (٧/ ٢٨٨) نقلا عن الأستاذ الدكتور عبد العظيم الديب في كتابه القيم : فقه إمام الحرمين ص (٤٢٠) وراجع الوسيط للغزالي مخطوطة طلعت (ج ٢/ ١٤٨) .
- (٣٤٩) الموطأ ص (٤٠٣) .
- (٣٥٠) حكى لنا هذه القصة أستاذنا الدكتور القرضاوي حفظه الله .
- (٣٥١) د. شوقي دنيا : بحثه السابق ص (٧٠) ومابعدا .
- (٣٥٢) مجموع الفتاوى (٢٩/ ٤٥٥ - ٤٥٦) .
- (٣٥٣) يراجع : مبدأ الرضا في العقود ، ومصادره (٢/ ١١٨٦) .
- (٣٥٤) صحيح البخارى - مع الفتح - (٥/ ٥٦ - ٥٩) ومسلم (٣/ ١٢٢٤) .
- (٣٥٥) سورة النساء الآية (٢٩) . وراجع مبدأ الرضا في العقود ، وراجع الاستاذ الدكتور شوقي دنيا بحثه السابق ص (٦٨) .
- (٣٥٦) انظر الروضة (٤/ ٣٥) والمغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٠) .
- (٣٥٧) فقد روى البخارى بسنده عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » ، ورواه غيره بألفاظ وطرق كثيرة ، يراجع : صحيح البخارى - مع الفتح - كتاب الإيمان (١/ ٥٧) وأحمد (٢/ ٣١٠ ، ٣/ ٤٧٣ ، ٤/ ٧٠) وسنن ابن ماجه (٢/ ١٤١٠) .

(٣٥٨) رواه أحمد في مسنده (٨٢/٢ ، ١٥٤) وأبو داود في سننه - مع العون - كتاب البيع (٢٠٣/٩) وابن ماجه في سننه بدون « سعر يومها » ، كتاب التجارات (٧٦٠/٢) ، والدارمي في سننه (١٧٤/٢) والنسائي في سننه ، كتاب البيوع (٢٨٢/٦) وقد ضعف هذا الحديث لأن سمالك بن حرب قد انفرد به ، وهو قال فيه سفيان : إنه ضعيف ، وقال أحمد : هو مضطرب الحديث ، قال الحافظ في التقريب (٣٣٢/١) : « صدوق ، وروايته عن مكرمه خاصة مضطربة ، وقد تغير بآخره ، فكان ربما يلحق » - وراجع ميزان الاعتدال (٢٣٢/٢)

(٣٥٩) عون المعبود (٢٠٤/٩)

(٣٦٠) حاشية السندی على النسائي (٢٨٢/٦)

(٣٦١) سنن النسائي (٢٨٢/٦ - ٢٨٣)

(٣٦٢) فتح العزيز (١١ / ٢٧٩ - ٢٨٠) .

(٣٦٣) بداية المجتهد (٢ / ١٩٦) .

(٣٦٤) فتح القدير (٧ / ٨) .

(٣٦٥) صحيح البخارى -- مع الفتح - كتاب البيوع ، باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسبته

(٤ / ٤١٩) .

(٣٦٦) الموطأ ، كتاب البيوع ص (٤٠٤) .

(٣٦٧) المصنف لعبد الرزاق (٨ / ٢٢ - ٢٣) .

(٣٦٨) فتح الباری (٤ / ٤١٩) وراجع : فتح القدير (٧ / ١١) .

(٣٦٩) مصنف ابن أبى شيبه (٧ / ١٢٠) ومصنف عبد الرزاق (٨ / ٣٧) .



